جامعة الأزهر

كلية اللغة العربية بأسيوط

المجلة العلمية

نقد أبي الحسن الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) لآراء الفراء (ت ٢٠٧ هـ) في كتابه شرح اللمع عرضا ومناقشة

Critique Of Abu Al-Hasan Al-Baqouli (D. 543 AH) On The Views Of Al-Farra (D.

إعداد

د. سيد فوزي سيد علي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر.

(العدد الرابع والأربعون)

(الإصدار الأول-فبراير)

(الجزء الأول (١٤٤٦هـ /٢٠٢٥م)

الترقيم الدولي للمجلة (ISSN) ٢٥٣٦-٩٠٨٣

نقد أبي الحسن الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) لآراء الفراء(ت ٢٠٧ هـ) في كتابه شرح اللمع عرضا ومناقشة

سيد فوزي سيد علي

قسم اللغويات، كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر، أسيوط، مصر .

البريد الإلكتروني: : sayedfawzy662@yahoo.com

الملخص

شرح أبو الحسن الباقولي كتاب اللمع لابن جني شرحًا مفيدًا من أدق شروح اللمع، وأشملها، وقد ضمنه أقوال سابقيه من النحويين البصريين، والكوفيين، وغيرهم، وناقش آراء كثيرٍ منهم، إلا أنَّه قد اتخذ موقفًا خاصًا من الفراء، فتناول رأيه بالنقد، وقسا عليه في الرد، فوصف آراءه بالفساد والبطلان، والغلط، وغير ذلك من أساليب النقد. وقد عرض هذا البحث معايير الباقولي ومصطلحاته في نقده لآراء الفراء، كما كشف البحث عن جملة آراء الفراء التي انتقدها الباقولي ودرسها، وناقشها، لبيان صحة هذا النقد من عدمه.

وقد توصل إلى جملة من النتائج، منها: تعددت مظاهر نقد الباقولي آراء الفراء، فحكم عليها بالبطلان والغلط والفساد وغير ذلك، ويأتي في مقدمتها النقد بقوله (باطل) فأمثلة النقد به أكثر من أمثلة النقد بغيره. ارتكز الباقولي في نقده آراء الفراء على عدة أمور منها: العلة وهي الغالب، والتعويل على رأي الجمهور، والاعتماد على صحة المعنى وجواز الاستعمال، والاستدلال بالقاعدة النحوية، وغير ذلك. لم يصب الباقولي في بعض نقوده، فقد نسب إلى الفراء ما ليس له، كما في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فنسب الجواز إلى الفراء، والصواب أن الفراء موافق للبصريين في هذه المسألة، ومن ثم لا وجه لنقده هنا.

الكلمات المفتاحية: نقد، أبو الحسن ، الباقولي ، آراء ، الفراء ، شرح اللمع .

Criticism of Abu al-Hasan al-Baqouli (d. ٥٤٣AH) of the opinions of al-Farra' (d. ٢٠٧AH) in his book Sharh al-Luma', presentation and discussion

Sayed Fawzi Sayed Ali
Department of Linguistics, Faculty of Arabic Language, Al-Azhar University, Assiut, Egypt.
Email: sayedfawzy٦٦٢@yahoo.com

Abstract:

Abu al-Hasan al-Baqouli explained Ibn Jinni's book al-Luma' with a useful explanation that is one of the most accurate and comprehensive explanations of al-Luma'. He included in it the statements of his predecessors from the grammarians of Basra, Kufa, and others, and discussed the opinions of many of them. However, he took a special position on al-Farra', so he criticized his opinion and was harsh in his response, describing his opinions as corrupt, invalid, and wrong, among other methods of criticism. This research presented Al-Baqouli's criteria and terminology in his criticism of Al-Farra's opinions. The research also revealed a set of Al-Farra's opinions that Al-Baqouli criticized, studied, and discussed, to clarify the validity of this criticism or not. He reached a set of results, including: Al-Baqouli's criticism of Al-Farra's opinions varied, so he ruled them invalid, wrong, corrupt, and other things, and at the forefront of them is criticism by saying (invalid), as examples of criticism by it are more than examples of criticism by other things. Al-Baqouli based his criticism of Al-Farra's opinions on several matters, including: the reason, which is the most common, reliance on the opinion of the majority, reliance on the correctness of the meaning and the permissibility of usage, and inference from the grammatical rule, and other things.

Al-Baqouli was not right in some of his criticisms, as he attributed to Al-Farra what is not his, as in the issue of the conjunction of the genitive pronoun without repeating the preposition, so he attributed the permissibility to Al-Farra, and the truth is that Al-Farra agreed with the Basrans on this issue, and therefore there is no reason to criticize him here.

Keywords: Criticism, Abu Al-Hasan, Al-Baqouli, Opinions, Al-Farra, Explanation Of Al-Luma.'

بِسْمِ اللَّـهِ الـرَّحْـمَـنِ الـرَّحِـيـمِ

الحمد لله رب العلمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين، وخاتمِ النبيين، ورحمةِ الله للعالمين، سيدِنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فإن كتاب اللمع في النحو لابن جني من المختصرات النحوية التي ذاع صيتها، وعمَّ نفعها، فأقبل على شرحه جمع من النحويين، ومنهم أبو الحسن الباقولي الذي شرحه شرحًا مفيدًا من أدق شروح اللمع، وأشملها.

وقد تناول في شرحه أقوال سابقيه من النحويين كالخليل، وسيبويه، والأخفش وغيرهم من البصريين، والكسائي، والفراء وغيرهما من الكوفيين، وأبي علي الفارسي، وابن جني وغيرهما من المتأخرين، لكنَّ المتأمل في شرحه يرى أنَّه قد اتخذ موقفًا خاصًا من الفراء، فقد نقل رأيه في مواضع منها ما اكتفى فيه بالنقل ومنها ما تعرض له بالنقد والرد، فوصف رأيه بالفساد أو البطلان، أو الغلط، وغير ذلك من أساليب النقد، ومن هنا جاءت فكرة البحث، تحت عنوان:

(نقد أبي الحسن الباقولي (ت ٥٤٣ هـ) لآراء الفراء (ت ٢٠٧ هـ) في كتابه شرح اللمع عرضا ومناقشة)

وتكمن **أهمية هذا البحث** في أنه يعرض جملة آراء الفراء التي انتقدها الباقولي ويناقشها، لبيان صحة هذا النقد من عدمه.

وقد **دعاني إلى دراسة هذا الموضوع** عدة أسباب منها:

أولا: جمع المادة العلمية موضوع الدراسة في بحث موجز، وهو أحد مقاصد البحث العلمي.

ثانيا: بيان موقف جامع العلوم الباقولي من آراء الفراء وهو أحد أئمة علم العربية على وجه الخصوص، وقسوة الرد عليه، والحكم على آرائه بالفساد أو البطلان، وغير ذلك، الأمر الذي يستدعي عرضه ومناقشته بحيدة وإنصاف.

ثالثا: استجلاء مظاهر نقد الباقولي آراء الفراء، والكشف عن معتمده في ذلك.

وقد اقتضت طبيعة البحث أن يأتي في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث مسبوقة بتوطئة، ومتلوة بخاتمة، وفهرس للمصادر والمراجع.

أما **المقدمة**، ففيها أهمية الموضوع، وأسباب اختياره، وخطة البحث، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث.

وأما **التمهيد**، فعنوانه: أبو الحسن الباقولي، ومعايير نقده لآراء الفراء ومصطلحاته، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبو الحسن الباقولي حياته وآثاره.

المطلب الثاني: معايير الباقولي ومقاييسه ومصطلحاته في نقده لآراء الفراء.

وأما **المبحث الأول**، فعنوانه: آراء الفراء التي حكم عليها الباقولي بالغلط أو البطلان.

وأما **المبحث الثاني**، فعنوانه: آراء الفراء التي حكم عليه الباقولي بالسقوط أو الفساد.

وأما **المبحث الثالث**، فعنوانه: آراء الفراء التي حكم عليها الباقولي بعدم الصحة أو عدم الجواز، ونحو ذلك.

وأما **الخاتمة** فضمنتها أهم النتائج التي توصلت إليها، متلوة بفهرس المصادر والمراجع.

وتقتضي الأمانة العلمية الإشارة إلى **الدراسات السابقة** ذات الصلة بموضوع البحث، ومنها:

١. موقف جامع العلوم الأصفهاني الباقولي (٥٤٣هـ) من الفراء (٢٠٧هـ) دراسة في كشف المشكلات وإيضاح المعضلات، إعداد: د/ حسام محمد عبد الرحيم محمد، بحث منشور بحولية كلية اللغة العربية بنين بجرجا، العدد: السادس والعشرون، إصدار ديسمبر ٢٠٢٢م.

وقد جاء هذا البحث في سبع مسائل، وقد التقيت معه في مسألتين: إحداهما: العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار. والأخرى: توجيه اللام في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[1]، مع الاختلاف في طريقة العرض والدراسة والتعقيب؛ فقد بدأ المسألة الأولى بنص الباقولي، الذي علق فيه على قول الفراء بقوله: "وهذا غير مرضي عندنا"، ثم ذكر رأي البصريين ورأي الكوفيين، وأدلتهم، وما ذكره الأنباري في تفنيد قول الكوفيين، ولم يعقب على نقد الباقولي لرأي الفراء بشيء. واكتفي في المسألة الثانية بنص الباقولي وتعقيبه على مذهب الفراء، والمسألة في مجملها محصورة بين كلام الباقولي، وما ذكره السمين الحلبي في الأوجه الجائزة في الآية الكريمة.

٢. اختيارات الأصفهاني (ت ٥٤٣ هـ) واعتراضاته في شرحه للمع ابن جني، رسالة ماجستير مقدمة من الباحث: هشام السعيد حسن البلتاجي، جامعة الأزهر – كلية اللغة العربية بالمنصورة ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤م.

وبحثي يلتقي جزئيًا مع هذه الرسالة في بعض مكوّناتها:

- (أصل الميم في (اللهم) [2].

---

(١) من الآية: (١٣) سورة الحج.

(٢) عرض في هذه المسألة أقوال النحويين وأدلتهم، أما اعتراض الباقولي للفراء فكان موجزًا جدا؛ ←←←

- علة اختيار بناء الفعل الماضي على الفتح[١].
- أصل (الْآنَ) [٢].
- القول في (ايمن) في القسم مفرد أو جمع[٣].
- رافع المبتدأ والخبر[٤].

وقد ركزت هذه الدراسة على اختيارات الباقولي واعتراضاته للنحويين، وأغفلت العديد من وجوه الاعتراض للنحويين عامة وللفراء خاصة، وقد اهتم الباحث بذكر

←←←

فقد اكتفى فيه بقوله: "ومما ضعف به قول الفراء: أولًا : يقول الأصفهاني: "وهذا الذي ذكره باطل؛ لأنه يقال: اللهم اغفر لي، ولا يقال: اللهم واغفر لي". ينظر: الرسالة ص ١٤٢.

(١) ذكر في هذه المسألة العلل التي ذكرها النحاة لبناء الماضي على الفتح، ومنها قول الفراء، وذكر بعده: " قال الأصفهاني: "وهذا باطل؛ لأنه يصير إلى حالة لا بد له فيها من الضم كقوله: ضربوا وقعدوا، ومع ذلك لم يبن على الضم". مكتفيا بذلك. ينظر: الرسالة ص ١٩٦.

(٢) ذكر في هذه المسألة خلاف النحاة فيها هل هي معربة أو مبنية؟ واختلافهم في علة بنائها، وحجة كل فريق، أما اعتراض الباقولي للفراء، فقد اكتفى فيه بقوله: " وقد ضعف رأي الفراء بأمور منها: قال الأصفهاني : قول الفراء باطل ؛ لأنه لا يخلو إما أن يكون سمى بـ " آن " وفيه ضمير الفاعل فحينئذ يحكى، أو سمي به وليس فيه ضمير فيعرب، فليس للبناء وجه". ينظر: الرسالة ص ص ١٩١.

(٣) ذكر في هذه المسألة خلاف النحويين في حقيقتها من الإفراد والجمع وأدلة كل فريق، موافقًا الباقولي في اختياره مذهب البصريين. أما اعتراضه لرأي الفراء، فجاء موجزا، وموجها إلى الكوفيين عامة، قال: " وقد أبطل الأصفهاني قول الكوفيين بأنه: " لو كان جمع يمين لكانت الألف في الجمع للقطع، وهذا الألف بالإجماع للوصل". ينظر: الرسالة ص ١٧٣.

(٤) ذكر في هذه المسألة خلاف النحويين في عامل الرفع في الخبر، ومنها مذهب الكوفيين أن المبتدأ والخبر كل منهما يرفع الآخر، الذي نسبه الباقولي للفراء، ولم يتعرض لنقد الباقولي لرأي الفراء في هذه المسألة. ينظر: الرسالة ص ١١٩ –٢٠٦.

خلاف النحويين في كل مسألة وأدلة كل فريق، أكثر من اهتمامه باعتراض الباقولي على النحويين. وقد جعلت بحثي في نقد الباقولي آراء الفراء وحده مع استيفائه في العرض والمناقشة، بالإضافة إلى أنني نحوت به بعيدا في طريقة الدراسة والمنهج إلا ما وقع من دون قصد.

والله ـ سبحانه ـ أسأل أن يجعل هذا العمل خالصًا لوجهه الكريم، وأن ينفع به كل مبتغٍ ومريد.

□

التمهيد:

أبو الحسن الباقولي ، ومعايير نقده لآراء الفراء ومصطلحاته.

المطلب الأول: أبو الحسن الباقولي حياته وآثاره:

اسمه:

علي بن الحسين بن علي، النحوي، الضرير، الباقولي، الأصبهاني[١].

كنيته:

أبو الحسن.

لقبه :

لقب بعدة ألقاب منها: جامع العلوم وهو أشهرها، والباقولي، والأصبهاني، أما (الباقولي)؛ فلم يذكر أحد عن هذه النسبة شيئا. وأما الأصفهاني فنسبة إلى أصفهان[٢].

مولده ونشأته:

حياة أبي الحسن الباقولي يكتنفها الغموض، فقد أغفل كثير من المؤرخين ذكره، فلم يترجموا له، كما أن أكثر الكتب التي ترجمت له أوردت له ترجمة مختصرة موجزة؛ فلم تذكر سنة ولادته أو شيئا مفصلًا عن حياته وأسرته، إلا ما ذكره القفطي أنَّ له ولدًا اسمه الصفي[٣].

علمه ومنزلته:

أبو الحسن الباقولي من أعلام اللّغة والنّحو وأحد كبار أئمة العربية في المائة

---

(١) بغية الوعاة ٢/ ١٦٠، والأعلام للزركلي ٤/ ٢٧٩.

(٢) ينظر: الوافي بالوفيات ٢١/١٠، .

(٣) إنباه الرواة ٢/٢٤٧.

السادسة للهجرة. قال عنه ياقوت الحموي: "من نظر في تصانيفه علم أنه لاحق سبق السابقين"(١).

ويقول القفطي: "فأما هذا الإمام جامع العلوم؛ فإنه استدرك على أبى علىّ الفارسي، وعلى عبد القاهر الجرجاني. وله شرح اللمع ... وله غير ذلك من التصانيف في العربية؛ من وقف عليها علم فضله"(٢).

شيوخه :

لم تذكر المصادر التي ترجمت له شيوخه، أو من أخذ عنهم علومه.

تلامذته :

ضنت علينا المصادر التي ترجمت له، فلم تذكر من تتلمذ له، أو أفاد منه.

مؤلفاته:

١. الإبانة في تفصيل ماءات القرآن(٣).

٢. الاستدراك على أبي علي: وفيه استدرك جامع العلوم على أبي علي الفارسي في كتابه (الحجة في علل القراءات السبع) (٤).

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ٤/ ١٧٣٧.

(٢) ينظر: إنباه الرواة ٢/٢٤٨، ٢٤٩.

(٣) حققه: الدكتور: عبد القادر عبد الرحمن السعدي بعنوان: (ماءات القرآن)، ونشرته: دار الأنبار، بغداد – العراق، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ/٢٠٠٣ م.

(٤) حققه. د. محمَّد أحمد الدَّاليّ، ونشرته: مكتبة البابطين المركزيّة للشِّعر العربيّ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧ م.

٣. البيان في شواهد القرآن[١].

٤. التتمة ذكره في (الجواهر).

٥. الجامع النحوي[٢].

٦. الجواهر[٣].

٧. الخلاف بين النحاة' ويسمى (الاختلاف) أو (المختلف).

٨. الرد على ابن بابشاد في شرح الجمل[٤].

٩. شرح جمل عبد القاهر الجرجاني[٥]. ويسمى: الْجَوَاهِر الْمُجْمل فِي شرح الْجمل لعبد القاهر[٦]. أو: الجواهر في شرح جمل عبد القاهر[٧].

١٠. شرح الإيضاح[٨].

---

(١) ينظر: معجم الأدباء ١٦٤/١٣ وإنباه الرواة ٢٤٧/٢.

(٢) طبع بتحقيق: عبد الرحمن محمد العمار بالرياض جامعة الإمام محمد في رسالة دكتوراه، ١٤٠٧هـ، وطبع بتحقيق: محمد الدالي بدمشق جامعة دمشق في رسالة دكتوراه ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.

(٣) حققه الأستاذ إبراهيم الأبياري باسم (إعراب القرآن المنسوب للزجاج)، وطبعته: المؤسسة المصرية ١٩٦٤ ودار الكتاب اللبناني عدة طبعات في ثلاثة أجزاء. ومطابع الأميرية، القاهرة، ١٩٦٣م. وثبت أنه لجامع العلوم. وحققه أيضا: محمد أحمد الدالي، في جزأين، ط ١، ١٤١٥هـ. ١٩٩٥ م.

(٤) ينظر: جامع الشروح والحواشي ٢/ ٨٩١.

(٥) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون ١/ ٦٠٢.

(٦) ينظر: هدية العارفين ٦٩٧/١.

(٧) ينظر: الأعلام للزركلي ٢٧٩/٤.

(٨) ينظر: جامع الشروح والحواشي ١/ ٤١٤.

١١. شرح اللمع[١].

١٢. شرح كتاب عثمان، وسماه (مسائل عثمان) [٢].

١٣. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات[٣].

١٤. المجمل[٤].

١٥. مختصر الحجة لأبي علي[٥].

١٦. نتائج الصناعة: سماه (النتائج).

١٧. الوقف[٦].

وفاته :

توفي أبو الحسن الباقولي في سنة ثلاث وأربعين وخمسمائة من الهجرة[٧].

---

(١) حققه: د. إبراهيم بن محمد أبي عباة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م. وحققه: د. محمد خليل مراد الحربي، ونشرته: سلسلة خزانة التراث– دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد–٢٠٠٢ م.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٧.

(٣) حققه: محمد أحمد الدالي، ونشره: مجمع اللغة العربية بدمشق ١٤١٥هـ . كما حقق في رسالة دكتوراه، لعبد القادر عبد الرحمن السعدي، كلية الآداب، جامعة بغداد، عام ١٩٨٦م، ونشرته: دار عمار، الأردن، ط١، سنة ١٤٢١هـ –٢٠٠١م.

(٤) بغية الوعاة ٢/ ١٦٠، ومعجم الأدباء ٤/ ١٧٣٧.

(٥) جامع الشروح والحواشي ٦/ ٢٩٥.

(٦) ينظر: شرح اللمع ص ٧.

(٧) ينظر: هدية العارفين ١/ ٦٩٧.

المطلب الثاني: معايير الباقولي ومقاييسه ومصطلحاته في نقده لآراء الفراء

أولا: معايير الباقولي ومقاييسه التي اعتمدها في نقده لآراء الفراء:

نقل الباقولي في شرحه آراء سابقيه من النحويين، وناقشها واختار منها؛ ورد بعضها، ونقد بعضها، ومنها آراء الفراء، وبعد استقراء مسائل البحث، وجدت أن الباقولي ارتكز في نقده لآراء الفراء على عدة أمور، وهي:

١. **الإجماع**[١]:

وهو أحد الأدلة التي اعتمد عليها الباقولي في شرحه، ومن مظاهر اعتماده عليه: استدلاله على أن التصغير بمنزلة الوصف بإجماع النحويين على إعمال اسم الفاعل إذا لم يكن موصوفا؛ وذلك أنك تقول: هذا ضارب زيدا. فتنصب (زيدا) بقولك: ضارب؛ لأن اسم الفاعل مشبّه بالفعل وفيه معنى الفعل، فأعمل. فإذا وصفته، فإنك لا تعمله. وذلك قولك: هذا ضارب ظريف زيدا[٢].

وقد اعتمد عليه الباقولي في نقده لآراء الفراء؛ فقد ذهب الفراء إلى أن (ايمن) في القسم جمع (يمين) [٣].

وقال الباقولي: "وهذا باطل؛ وذلك لأنه لو كان جمع يمين، لكانت الألف في الجمع للقطع، وهذه الألف بالإجماع للوصل"[٤].

---

(١) المراد به: إجماع نحاة البلدين البصرة، والكوفة. الاقتراح ص ١٨٧ .

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٧٨٢.

(٣) نسبه إليه في ارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤.

(٤) شرح اللمع ص ٧٤٠، ٧٤١.

٢. العلة:

عدَّ بعض العلماء العلة أصلًا من أصول النحو، وعدها آخرون ركنًا من أركان القياس لا يتم القياس إلا بها، فهي التي تجمع بين المقيس، والمقيس عليه.

ويراد بها: تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما ورائها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه(١).

وقد أكثر الباقولي من العلل في شرحه، وأولاها اهتمامًا كبيرًا، فلم يترك – غالبًا– مسألة أو قضية أو حكما يحتاج إلى تعليل إلا وعلل له.

وقد اعتمد عليها الباقولي في نقده لآراء الفراء، فأبطل قول الفراء، في قوله تعالى: ﴿ ءَآلْـَٰٔنَ وَقَدْ عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾(٢): إنه آن من يئين، سمي الوقت بالفعل، معتمدا على العلة؛ لأنه لا يخلو: إما أن يكون سمي بـ (آن) وفيه ضمير الفاعل، فحينئذ يحكى. أو سمي به وليس فيه ضمير، فيعرب. فليس للبناء وجه، وليس فيه ضمير الفاعل(٣).

كما أبطل ما ذهب إليه الفراء في علة اختيار بناء الفعل الماضي على الفتح؛ فقال الفراء: اختير الفتح؛ لأنه يصير إلى حالة، لا بد له فيها من الفتح. وذلك إذا اتصل به ضمير الاثنين، نحو: ضربا، وقعدا.

وأبطله الباقولي؛ لأنه يصير إلى حالة لا بد له فيها من الضم، كقولهم: ضربوا،

---

(١) ينظر: أصول النحو عند ابن مالك لخالد سعد شعبان، ص ٢١٠.

(٢) من الآية: (٩١) سورة يونس.

(٣) ينظر: شرح اللمع ص ٢٨٩.

وقعدوا. ومع ذلك لم يبن على الضم[١].

٣. التعويل على رأي البصريين، وجمهور النحويين:

أبو الحسن الباقولي بصري المذهب، وقد صرح بذلك في مواطن كثيرة في شرحه، وبألفاظ متعددة، كقوله : "عندنا"، ومنه على سبيل المثال: قوله: "وأما (ربَّ)، فهو حرف عندنا، وقال الكوفيون: بل هو اسم ..." [٢]. ومعلوم أن هذه مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين.

وقد عول الباقولي على رأي البصريين، وجمهور النحاة في نقده لبعض آراء الفراء، فغلَّط الفراء في نصب (قائمًا) على الحال، إذا قلت: "كان زيد قائما"؛ وعلته: أننا نقول: كان زيد القائم، فيُنصَب(القائم) على الحال، والحال لا يكون معرفة[٣].

ونقده هذا مبني على مذهب سيبويه، وجمهور النحويين؛ إذ لا يجوّزون مجيء الحال معرفة، ويؤولونها بنكرة إن وردت بلفظ المعرفة؛ محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير[٤].

٤. التعويل على صحة المعنى وجواز الاستعمال:

النحو العربي ليس علمًا يهتم بتتبع علامات الإعراب والبناء فحسب، بل هو علم يهتم أيضا بمعاني الكلام ومقاصد المتكلمين؛ ولذا عول النحويون على صحة المعنى في الترجيح بين الآراء المتعارضة، أو اختيار وجه إعرابي دون آخر، أو استعمال

---

(١) ينظر: السابق ص ٦٣٦.

(٢) شرح اللمع ص ٥١١.

(٣) ينظر: السابق ص ٣٤٣.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٧٢/١ ، ٣٧٧، والمقتضب ٩١/٣، والأصول في النحو ٢٩٨/٢، والإيضاح ص ١٧٢.

دون استعمال، وغير ذلك. وعولوا كذلك على ما جاز استعماله على اختلاف بين ما كثر استعماله وما قل.

وقد عول الباقولي في نقده لآراء الفراء على صحة المعني وجواز الاستعمال؛ فقد ذهب الفراء إلى أن أصل (اللهم): الله أمّنا بخير، ثم اختصر وجعلت الكلمتان كلمة واحدة ومنع من حرف النداء الهمزة، فصار: اللهم[١].

وأبطله الباقولي؛ لأن التقدير الذي قدره الفراء لا يصح في المعنى؛ ولا يجوز في الاستعمال؛ أما عدم صحته في المعني؛ فإنا نقول: اللهم، أهلك الكافرين، ولو كان التقدير: الله أمّنا بخير، لوجب أن يقال: وأهلك الكافرين. ولأنه يقال: اللهم، اغفر لي. ولا يقال: اللهم، واغفر لي.

وأما عدم جوازه في الاستعمال فإنه لو كان أصله: الله أمّنا بخير، فحذفت الهمزة، لجاز استعماله، أيضا؛ فإن شيئًا، ووضوءًا، يقال فيهما: شي، وضو، بحذف الهمزة، ومع ذلك لا يمنع حذف الهمزة استعمالها، فكذا هاهنا[٢].

٥. الاستدلال بالقاعدة النحوية:

قد يقبل النحوي قولاً لغيره لموافقته أصول الصناعة النحوية (القاعدة النحوية)، وقد يرد قولاً آخر؛ لمخالفته أصول هذه الصناعة.

فالفراء – مثلًا – يرى أن الاسم المرفوع في باب التنازع، في مثل: قام وقعد زيد، فاعل للفعلين جميعا[٣]، وهو رأي يأباه أكثر النحويين؛ لأنه يترتب عليه إخلال

---

(١) معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٦٢٥، ٦٢٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ١٦٦/٢، وارتشاف الضرب ٢١٤١/٤.

بالقاعدة النحوية العامة التي تجعل لكل فاعلٍ فعلًا[١].

وابن مالك ردَّ قول ابن عصفور، وهو أنّ المخصوص في نحو: "نِعْمَ رجلًا زيدٌ"، يجوز كونه مبتدأ حذف خبره[٢] من جهة الصناعة النحوية؛ لأن الحذف ملتزم، والخبر لا يلتزم حذفه إلا إذا سد شيءٌ مسده، وهذا بخلاف ذلك[٣].

وقد اختار الباقولي – وفق أصول هذه الصناعة– قول سيبويه: إن (أبينين): تصغير (أبنى)، على وزن: (أعمى) اسم مكبّر، مفرد، لفظا، دال على الجمع [٤]، ونقض قول الفراء الذي ذهب فيه إلى أن أبينين: تصغير: أفعُل، بضم العين، وهو جمع: ابن. كأنه: ابن، وأبن، كدلو، وأدل. فصغر (أبن) على وزن: أدل. فقال: أبين، مثل: أديل، ثم جمع بالواو، والنون، فقال: أبينون، كما تقول: أديلون[٥].

واعتمد في ذلك على أن أفعالا: جمع موضوع للقلة، والواو والنون للقلة، فلا يجمع بين علامتي قلة. وأن أَفْعُلا، وأفعالا، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة: جموع القلة، وجموع القلة تصغر على ألفاظها، ولا تجمع بالواو، والنون.

ونقد – أيضًا – قول الفراء في توجيه (اللام) في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[٦]: إنّ اللام في نية التأخير، والتقدير مَن لضره[٧]؛ معتمدا على

---

(١) ينظر: الكناش في النحو والتصريف ١٣٨/١، والتذييل والتكميل ٧٩/٧.

(٢) ينظر: المقرب ٦٩/١، وشرح الجمل ٦٠٥/١، ٦٠٦.

(٣) ينظر: شرح التسهيل ١٧/٣.

(٤) الكتاب ٤٥٦/٣.

(٥) ينظر مذهبه في: شرح اللمع للباقولي ١٠٢.

(٦) من الآية: (١٣) سورة الحج.

(٧) معاني القرآن ٢١٧/٢.

القاعدة المطردة، وهي أن ما في الصلة لا يتقدم على الموصول[١].

٦. تجنب الدّور:

الدَّور من مصطلحات الفقهاء والمتكلمين، وهو: توقفُ الشيء على ما يتوقف عليه[٢].

وقد عقد له ابن جني بابًا في كتابه الخصائص سماه: " باب في الدور والوقوف منه على أول رتبة"[٣].

ومن أمثلته: أن تبنى من «قويت» مثل «رسالة» فإنك تقول: «قواءة»، ثم تكسّرها على "قواء"، ثم تبدل من الهمزة الواو لتطرفها بعد ألف ساكنة، فتقول: «قواو» فتجمع بين واوين مكتنفتى ألف التكسير، ولا حاجز بين الأخيرة والطرف، فإن أنت فررت من ذلك وقلت: أهمز كما همزت في أوائل: لزمك أن تقول: قواء كما كان أوّلا، وتصير هكذا تبدل من الهمزة واوًا، ثم من الواو همزة إلى ما لا نهاية له، فإذا أدت الصنعة إلى نحو هذا، وجبت الإقامة على أول رتبة ولا يعدل عنها[٤].

وقد نقض به الباقولي ما قاله الكسائي والفراء، في رافع المبتدأ والخبر، فقد ذهبا إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان[٥]. واعترض عليه الباقولي بلزوم الدور[٦].

---

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٤٢٧.
(٢) التعريفات للشريف الجرجاني ص ١٠٥.
(٣) ينظر: الخصائص ٢٠٩/١ – ٢١٣.
(٤) ينظر: الخصائص ٢١٠/١، ٢١١، والاقتراح ص ٣٤٠ –٣٤٢..
(٥) ينظر: معانى القرآن للفراء ٤١٤/٢.
(٦) ينظر: شرح اللمع ٢٨٢.

ثانيا: مصطلحات الباقولي في نقده لآراء الفراء:

تناول الباقولي آراء الفراء بالنقد، وكان نقده له أشد حدة من نقده لغيره؛ ولهذا تعددت مصطلحات نقده لآراء الفراء مع تفاوتٍ بينها في القلة والكثرة.

أولا: النقد بقوله: (باطل):

جاء في العين: "بَطَلَ الشّيء يَبطُلُ بُطْلاً، أي: ذهب باطلاً. والباطلُ: نقيضُ الحقّ، وأَبْطلته: جعلته باطلاً. وأَبْطَلتُ: جئت بكَذِبٍ، وادّعيتُ غَيْرَ الحقّ"(١).

والباطل: هو الذي لا يكون صحيحاً بأصله، أو هو ما لا يُعتد به ولا يُفيد شيئا(٢).

وهو من أكثر الأحكام النقدية دورانًا في كتب النحويين، ومن أمثلته:

ما حكم به السيرافي على قول الكوفيين: إنَّ الواوَ حذفت في (يَعِد) ونحوه؛ فَرْقًا بين ما يتعدّى من هذا الباب، وبين ما لا يتعدّى فحذفت في المتعدي، وثبتت في اللازم، فالمتعدّي: "وَعَدَهُ يَعِدُه"، و"وَزَنَه يَزِنُه"، وما لا يتعدّى: "وَحِلَ يَوحَل"، و"وَجِلَ يَوْجَل"(٣). قال: "والذي قالوه من ذلك باطلٌ من غير وجه..."(٤).

وما حكم به ابن عصفور على قول المبرد: إنَّ "لولا" لا تجر الظاهر ولا المضمر، وأنَّ لولاكَ ولولايَ ولولاهُ لحنٌ(٥). قال: "وهذا الذي زعم أبو العباس باطل"(٦).

---

(١) العين (ب ط ل) ٤٣٠/٧.
(٢) التعريفات للشريف الجرجاني ص ٤٢ .
(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء ١٥٠/٢، والإنصاف ٦٤٤/٢.
(٤) شرح كتاب سيبويه ٤٣٣/٤.
(٥) ينظر: الكامل في اللغة والأدب ٢٤٧/٣.
(٦) ينظر: شرح الجمل ٤٧٣/١.

ويأتي النقد بقول الباقولي: (باطل) في مقدمة مصطلحاته التي استعملها في نقده لآراء الفراء؛ فأمثلة النقد به أكثر من أمثلة النقد بغيره؛ فقد حكم بالبطلان على رأي الفراء في أصل (اللهم)، وحكم بالبطلان على رأيه – أيضا – في (ايمن) في القسم جمع يمين. وغير ذلك مما يأتي بيانه في موضعه إن شاء الله.

ثانيا: النقد بقوله: (فاسد):

الفَساد: نَقيضُ الصَّلاح، وفَسَدَ يفسُدُ، وَيُقَالُ: أَفْسَدَ فُلَانٌ المالَ يُفْسِدُه إِفْسادًا وفَسادًا[١].

وعند الفقهاء: ما كان مشروعاً بأصله لا بوصفه، وهو مرادف للبطلان عند الشافعي[٢].

والحكم به من أكثر الأحكام النقدية شيوعًا واستعمالًا عند النحويين، فقد طغى هذا المصطلح على أغلب مسائل كتاب الإنصاف، كما شاع بكثرة في شرح الجمل لابن عصفور، وغيرهما من المؤلفات التي عنيت بذكر الخلاف النحوي والتصريفي، أو التي امتاز مؤلفوها بالطابع الاجتهادي، ومن أمثلته:

ما حكم به المبرد على قَول من جعلَ (أَو) في قوله تعالى: ﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾ [٣] بمنزلة (بل). قال: "وَهَذَا فَاسد عندنَا..." [٤].

وما حكم به السيرافي على مذهب الكوفيين أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل

---

(١) العين (ف س د) ٢٣١/٧، ولسان العرب (ف س د) ٣٣٥/٣.

(٢) التعريفات للشريف الجرجاني ص ١٦٦.

(٣) الآية: (١٤٧) سورة الصافات.

(٤) المقتضب ٣٠٤/٣.

في الخبر، وهو منصوب بحذف حرف الخفض، وهو الباء[١]. قال: "وهذا قول فاسد"[٢].

وقد حظي النقد بقول الباقولي: (فاسد) بالنصيب الأكبر في نقده لآراء النحويين عامة؛ كما أنه لم يقتصر على آراء الفراء فحسب، بل تعداها إلى غيرها من آراء النحويين، فحكم على قول الجرمي: إنّ انقلاب ألف المثنى ياء علامة النصب، والجر بأنه فاسد[٣].

وحكم على قول الزجاج في قولهم: ما صنعت وأباك: إن (أباك) منصوب بفعل مضمر، على تقدير: ما صنعت ولابست أباك[٤]، بأنه قول فاسد[٥]. بالإضافة إلى عدة أقوال أخرى حكم عليها بالفساد، ولم ينسبها لأصحابها.

وقد حكم به على رأيٍ للفراء في موضع واحد وهو قوله: إن (أبينين): تصغير: (أبين) أفعُل، بضم العين، وهو جمع: ابن. كأنه: ابن، وأبن، كدلو، وأدل. فصغر (أبن) على وزن: أدل. فقال: أبين، مثل: أديل، ثم جمع بالواو، والنون، فقال: أبينون[٦].

ثالثًا: النقد بقوله: (غلط)

جاء في لسان العرب: الغَلَطُ: أَن تَعْيا بِالشَّيْءِ فَلَا تَعْرِفَ وَجْهَ الصَّوَابِ فِيهِ، وَقَدْ

---

(١) ينظر: مذهبهم في: الإنصاف ١٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٦٨/١.
(٢) شرح كتاب سيبويه ٣٢٣/١.
(٣) شرح اللمع ص ٢٥٣.
(٤) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢٤٣/٤ وشرح الكتاب للسيرافي ١٩٦/٢.
(٥) شرح اللمع ص ٤٥٧.
(٦) ينظر: السابق ص ٢٥٨.

غَلِطَ فِي الأَمر يَغْلَطُ غَلَطًا وأَغْلَطَه غَيْرُهُ، وَالْعَرَبُ تَقُولُ: غَلِطَ فِي مَنْطِقِه، وغَلِتَ فِي الحِساب غَلَطًا وغَلَتًا، وَبَعْضُهُمْ يجعلُهما لُغَتَيْنِ بِمَعْنًى. وَقَالَ اللَّيْثُ: الغَلَطُ كُلُّ شيءٍ يَعْيا الإنسان عَنْ جِهَةِ صَوَابِهِ مِنْ غَيْرِ تَعَمُّدٍ(١).

وقيل: الْغَلَط هُوَ وضع الشَّيْء فِي غير مَوْضِعه(٢). ومن أمثلته:

ما ذكره سيبويه: "فأما قولهم مصائب فإنه غلطٌ منهم، وذلك أنهم توهموا أن مصيبة فعيلةٌ وإنما هي مفعلةٌ. وقد قالوا: مصاوب" (٣).

ومنه ما ذكره المبرد: "فَأَما قَول سِيبَوَيْهٍ: إنها تقع في بعض المواضع بمنزلة (لَعَلَّ) مَعَ الْمُضمر فَتَقول: عساك وعساني(٤)، فهُو غلط منهُ؛ لأن الأفعال لا تعمل في المُضمر إلّا كما تعمل في المظهر"(٥).

والغلط من الأحكام النقدية قليلة الاستعمال في شرح الباقولي؛ ومنه: ما حكم به على قول المبرد: إنّ المستثنى منصوبٌ بـ (إلا)، لأن (إلا) يدل على (أستثني) فأعمل (أستثني) الذي دل عليه (إلا) (٦).

قال الباقولي: "وهذا غلط منه؛ لأنه لو كان يصح هذا، لوجب أن يقال: ما زيدًا قائمًا، فينصب زيد؛ لأن (ما)، يدل على (أنفي). وهل زيدا قائما؛ لأن (هل) يدل على

---

(١) لسان العرب (غ ل ط) ٣٦٣/٧.

(٢)الفروق اللغوية للعسكري ص ٥٥.

(٣) الكتاب ٣٥٦/٤.

(٤) السابق ٣٧٥/٢.

(٥) المقتضب ٧١/٣.

(٦) نقل عن المبرد أنَّ عامل النصب في المستثنى بـ (إلّا) هو (إلّا) نيابة عن (أستثني)، والذي نص عليه أنَّ عامل النصب في المستثنى بـ (إلّا) هو فعل مضمر تقديره (أستثني). ينظر المقتضب ٣٩٠/٤ ، والكامل في اللغة والأدب ٦٨/٢.

(أستفهم) فهذه الحروف غير معملة ألبتة"[١].

وحكم به على رأيٍ للفراء في موضع واحد وهو قوله: أنك إذا قلت: كان زيد قائما، انتصب (قائما) على الحال[٢]؛ لأنَّا نقول: كان زيد القائم، فينصب(قائم) على الحال، والحال لا يكون معرفة...[٣].

رابعا: **النقد بقوله**: (**ساقط**):

السَّقطُ: الْخَطأ فِي الكتابة والحساب، والسَّقَطُ من الْأَشْيَاء مَا تسقطهُ فَلَا تَعْتَدُّ بِهِ من الْجند وَالْقَوْم ونحوهِ[٤].

وقد عنى النحويون – في الغالب – بهذا اللفظ الرأي الذي لا يعتد به. ومن أمثلة ما ذكروه:

ما ذكره أبو علي الفارسي أن الفراء يجيز إضافة اسم الفاعل المقترن بـ(أل)، ثم عقب عليه بقوله: "وثبت باعتراف الفراء نفسه أنه غير مسموع، فإذا لم يثبتهُ السماعُ، ولم يجزهُ القياسُ ثبت أنه قول ساقط"[٥].

وذكر ابن جني أنه حُكِيَ عن بعضهم أنه سُئل عن قول الله تعالى: ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [٦]، ما معنى "إياك"؟ فقال: معناه حقيقتك، قال: واشتقاقه من "الآية" وهي العلامة التي تدل على حقيقة الشيء، فيجب على هذا القول أن تكون "إيا" فِعْلا، أو

---

(١) العين (ب ط ل) ٤٣٠/٧، ٤٣١.
(٢) نسبه إليه الباقولي في شرح اللمع ص ٣٤٣.
(٣) ينظر: شرح اللمع ص ٣٤٣.
(٤) تهذيب اللغة (ق س ط) ٣٠١/٨.
(٥) المسائل البصريات ٨٦٦/٢.
(٦) من الآية: (٥) سورة الفاتحة.

فِعِّلا، أو فِعْلَلا من الآية، وأن تكون الألف في آخرها إنما انقلبت عن الياء إن كانت لاما، أو تكون زائدة إن كانت فِعْلا.

قال: "وهذا قول ساقط ليس مما يُتشاغَل بمثله؛ لأن "إياك" بمنزلة (الكاف) في "رأيتُك" في أنها اسم مضمر مثله. فيجب أن يكون غير مشتق، كما أن: "الكاف، وأنتَ" كذلك"[١].

وهذا مصطلح قليل الاستعمال في شرح الباقولي، فقد وردت أمثلة قليلة انتقد فيها أقوال النحويين بقوله: ساقط.

وقد استخدمه الباقولي في نقده لآراء الفراء في موضع واحد، فقد ذهب الكسائي، والفراء إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان[٢]. ووسمه الباقولي بأنه قول ساقط[٣].

---

(١) المنصف ص ١٢١.

(٢) ينظر: معانى القرآن للفراء ٢/٤١٤.

(٣) ينظر: شرح اللمع ٢٨٢.

توطئة:

نقل جامع العلوم رأي الفراء في عدة مواضع في شرحه، سكت عنه في القليل منها، ومن ذلك: ما ذهب إليه الفراء من قولهم: كلمته فاه إلى في، إذ انتصب (فاه) بـ(جاعل) مقدر، والتقدير عند الفراء: كلمته جاعلا فاه إلى فيّ، فهو منصوب بعامل تقديره (جاعل) [١]. هذا فيما صرح فيه بذكر اسم الفراء. وقد وافقه في مسائل قليلة معدودة دون التصريح باسمه، وهي:

قوله: "فقول من قال في قوله تعالى: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ بَيْنَ ٱلْمَرْءِ وَزَوْجِهِۦ ﴾[٢]: أن الضمير، أعني: هما يعودان إلى الملكين. وقوله: (فَيَتَعَلَّمُونَ) معطوف على قوله: ﴿ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحْرَ ﴾ قول صحيح"[٣]. والذي صححه هو قول الفراء[٤].

وقال: "تقول: مررت بزيد قام أبوه. فتجعل (قام أبوه) حالا، بإضمار (قد)؛ لأن الماضي لا يكون حالا إلا بإضمار (قد)" [٥]. وهذا هو مذهب البصريين والفراء[٦].

---

(١) شرح اللمع ص ٤٧٩.

(٢) من الآية: (١٠٢) سورة البقرة.

(٣) شرح اللمع ص ٣١٩.

(٤) قال الفراء: "وقوله: ﴿ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِۦ ﴾ أما السحر فِمن عمل الشياطين، فيتعلمون من الملكين كلاما إذا قيل أخذ به الرجل عن امرأته. ثُمَّ قال: ومن قول الملكين إذا تعلم منهما ذلك: لا تكفر إِنَّما نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلا تَكْفُرْ". معاني القران ١/٦٤.

(٥) شرح اللمع ص ٥٥١.

(٦)قال في قوله تعالى: ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا ﴾: "المعنى – والله أعلم – وقد كنتم، ولولا إضمار "قد" لم يجز مثله في الكلام، ألا ترى أنه قد قال في سورة يوسف: ﴿ وَإِن كَانَ ←←←

وأما غير ذلك فقد تناول جامع العلوم رأي الفراء بالنقد من عدة وجوه؛ ليظهر فساده من جميع جوانبه، فيذكر رأي الفراء، ثم يُعقِّب عليه بقوله: وهذا فاسد، أو هذا قول ساقط، أو وهو غلط منه، حتى إنه يفترض ما يمكن أن يكون دليلا لرأي الفراء الذي نقده، ثم ينقد هذا الدليل المحتمل؛ ليسقط رأي الفراء، وقد يعمد إلى ما استدل به الفراء ويؤوله؛ ليسقط احتجاج الفراء به، وسيتضح ذلك فيما يأتي.

←←←

﴿قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن دُبُرٍ فَكَذَبَتْ﴾ المعنى والله أعلم – فقد كذبت، وقولك للرجل– "أصبحت=كثر مالك، لا يجوز إلا وأنت تريد: قد كثر مالك؛ لأنها جميعًا قد كانا، فالثاني حال للأول والحال لا تكون إلا بإضمار "قد" أو بإظهارها". معاني القرآن ١/٢٤.

المبحث الأول: آراء الفراء التي حكم عليها الباقولي بالغلط أو البطلان:

١. نصب خبر (كان) على الحال:

تدخل (كان) على الْمُبْتَدَأ وَالْخَبَر فَترفع الْمُبْتَدَأ وتنصب الْخَبَر، فتعمل في الخبر كما عملت في المبتدأ. وهو الذي عليه جمهور النحويين.

وذكر الأشموني أنك "إذا قلت: "كان زيد قائما" جاز أن تكون "كان" ناقصة، و"قائما" خبرها، وأن تكون تامة، فيكون حالا من فاعلها، وإذا قلت: "كان زيد أخاك". وجب أن تكون ناقصة؛ لامتناع وقوع الحال معرفة[١].

وذهب الفراء إلى أنك إذا قلت: كان زيد قائما، انتصب (قائما) على الحال[٢].

ونقده الباقولي وحكم عليه بالغلط، قال: " وزعم الفراء إنك إذا قلت: كان زيد قائما، انتصب (قائما) على الحال، وهو غلط منه"[٣].

والغلط فيه من وجهين:

أحدهما: أننا نقول: كان زيد القائم، فتنصبه على الحال، والحال لا يكون معرفة، فثبت بطلان ما قال.

والآخر: أنك تقول: زيد كان عمرو إياه، فتنصب (إياه)؛ لأنه خبر (كان)، والمضمر لا يكون حالا. فثبت أن قولك: "كان زيد قائما"، إنما هو بمنزلة قولك: "ضرب زيدٌ عمرًا"، فالاسم مشبه بالفاعل، والخبر مشبه بالمفعول، لمّا جاء بعد الفعل،

---

(١) شرحه على الألفية ٢٣٧/١. ولم أقف على هذا القول عند غيره من النحويين.
(٢) نسبه إليه الباقولي في شرح اللمع ص ٣٤٣.
(٣) شرح اللمع ص ٣٤٣.

والفاعل، كمجيء المفعول بعدهما[١].

تعقيب:

أولا: ما نسبه الباقولي إلى الفراء لم أقف عليه عند غيره من النحويين. إلا ما نقله أبو حيان، قال: "وزعم الفراء أن الاسم ارتفع لشبهه بالفاعل، وأن الخبر انتصب لشبهه بالحال، فـ"كان زيد ضاحكًا" مشبه عنده بـ"جاء زيد ضاحكًا""[٢].

ونقل صاحب الإنصاف عن الكوفيين أن خبر "كان" والمفعول الثاني لـ"ظننت" نصب على الحال[٣].

ثانيا: الوجه الأول الذي ذكره الباقولي في تغليط قول الفراء مبني على مذهب سيبويه، وجمهور النحويين؛ إذ لا يجوّزون مجيء الحال معرفة، ويؤولونها بنكرة إن وردت بلفظ المعرفة؛ محافظة على ما استقر لها من لزوم التنكير[٤]. وأما الكوفيون فالمنقول عنهم أنهم أجازوا مجيء الحال معرفة[٥].

ثالثًا: إن ثبت هذا القول عن الفراء، فهو مردود أيضًا بعدة أمور غير ما ذكر الباقولي، منها:

١. أن المنصوبات منها ما هو فضلة، ومنها ما هو عمدة، فالفضلة ما يجوز تركه،

---

(١) ينظر: شرح اللمع ص ٣٤٣.

(٢) التذييل والتكميل ١١٦/٤.

(٣) الإنصاف ٦٧٦/٢.

(٤) ينظر: الكتاب ٣٧٢/١ ، ٣٧٧، والمقتضب ٩١/٣، والأصول في النحو ٢٩٨/٢، والإيضاح ص ١٧٢.

(٥) ينظر: ارتشاف الضرب ١٥٦٢/٣، وشرح التسهيل للمرادي ص ٥٥٩.

ومنه الحال؛ ولذلك كان إعراب الحال النصب؛ لأنها أشبهت المفعول بوقوعها فضلة في الكلام، ولذلك لزم أن تكون فضلة، لأنها لو كانت غير فضلة لم تستحق النصب.

والعمدة: ما لا يجوز تركه كخبر (كان) واسم (إنَّ)، فكل واحد منهما أحد جزئي الجملة، لا يمكن الاستغناء عنه.

٢. المعهود أن الحال فضلة من شأنها أن لا تلزم في الكلام، فقد تأتى، وقد لا تأتى، وذلك حسب مقاصد الكلام، فتقول تارةً: جاءَ زيدٌ ضاحكًا، إذا أردتَ الإخبار عن مَجيئِه على حال خاصّةً. فلو كان المنصوب بعد «كان» حالًا لساغ الاقتصار مَعَه على المرفوع مع اعتقاد النقص فيها، فكنت تقول: كان زيدٌ، وتقتصر على اسم كان، لكن هذا غير جائز، فدلّ على أن المنصوب ليس بحالٍ[١].

٣. أن نصب (قائما) في: "كان زيد قائما" على الحال لم يَأْتِ به سمَاع، كما أن القياس لا يقبله، فلا يصح القول به.

٤. أن قول الفراء يلزم منه بقاء (كان) الناقصة بلا خبر، وهذا لا يصح؛ لافتقار (كان) وأخواتها إلى الأخبار، إلا إذا كانت (كان) تامة، فتستغني عن الخبر بالمرفوع في نحو: "كان الأمر" أي: وجد، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾[٢].

٥. أن (كان) مجردة من الحدث دالة على الزمان؛ والحدث مستفاد من خبرها، فلو

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٣٨/٢.

(٢) من الآية: (٢٨٠) سورة البقرة.

قلت: "كان زيد"، لم يكن الكلام تاما، لأنك قد ذكرت اسمًا مع (كان) التي تدل على الزمان المجرد، فتذكر (قائما)؛ ليكون عوضا عن الحدث.

٦. أن خبر (كان) يأتي عَلَما نحو: كان أخوك زيدًا، وضميرًا نحو: ما كان أخوك إلا إياي، واسمَ إشارة نحو: كان أخوك هذا، ومضافًا نحو: كان زيدٌ غلامَك، وبالألف واللام نحو: كان زيدٌ العاقلَ الكريم، كما أنه يأتي أيضا نكرة نحو: كان زيدٌ قائمًا. وليس وقوعه أحد المعارف بأقل من وقوعه نكرةً، بل وقوعُه معرفةً كثيرٌ جدًا بحيث لا يُحصَى. لو كان حالًا لم يجز ألبتةَ وقوعُه معرفةً قياسًا، بل كان يكونُ ذلك مسموعًا(١).

٧. أن الحال له أحكام لا تتحقق في خبر (كان)، وانتفاء الحكم يدل على انتفاء المحكوم عليه، فأحكامُ الحالِ منتفيةٌ عن المنصوب هنا فينتفي كونه حالاً(٢).

٨. لو كان الأمر كما ذهب الفراء، لما جاز أن تدخل الألف واللام على خبر (كان)، لكننا نقول: " كَانَ زيد الْقَائِم" إذا قصدنا واحدًا بعينه.

٢. **علة اختيار بناء الفعل الماضي على الفتح**:

القياس في كلِّ مبنيّ أن يكون ساكنًا؛ لوجهَيْن:

أحدهما: أنّ البناء ضدُّ الإعراب، وأصلُ الإعراب أن يكون بالحركات المختلِفةِ للدلالةِ على المعاني المختلفة، فوجب أن يكون البناءُ الذي هو ضدُّه بالسكون.

والآخر: أن الحركة زيادةٌ مستثقَلةٌ بالنسبة إلى السكون، فلا يُؤتَى بها إلّا لضرورةٍ

---

(١) ينظر: المقاصد الشافية ١٣٨/٢.

(٢) التبيين عن مذاهب النحويين ص ٢٩٥.

تدعو إلى ذلك[١].

والأصل في الأفعال البناء؛ لأنها تدل بصيغ مختلفة على معان مختلفة فلا حاجة إلى إعرابها، والمبني منها نوعان: أحدهما: الفعل الماضي؛ فإذا لم يتصل به شيء، كـ (ضَرَبَ)، أو اتصل به ضمير المفعول، كـ (ضَرَبَكَ) أو اتصل به ضمير رفع ساكن غير الواو كـ (ضَرَبَا)، يكون مبنيا على الفتح.

وإنما خص بناء الفعل الماضي على الفتح طلبا للتخفيف؛ لأن الفتح أخف الحركات والفعل ثقيل، فخففوه بالبناء على الفتح الذي هو أخف الحركات. ولم يصلح أن يكون آخر الفعل الماضي مكسورا؛ لأن الكسر اختص بالأسماء ولم يدخل في شيء من الأفعال، ولم يجز أن يبنى على الضمّ؛ لأن بعض العرب يجتزئ بالضمّة عن الواو، فيقول في "قامُوا": "قامُ"، كما قال الشاعر[٢]:

فلَـــوْ أنّ الأطبَّـــا كـــانُ حَـــوْلِي وكـــانَ مَـــعَ الأطبّـــاءِ الأُســـا

فبقي الفتح فبني عليه الماضي[٣].

قال السيرافي: "وجعلت تلك الحركة فتحة دون غيرها من أربعة أوجه:

أولها: أنّ الفتحة أخفّ الحركات، وإنما القصد والمغزى في تحريكه إلى أن يخرج عن مرتبة الساكن الذي هو فعل الأمر، فلما كانت الفتحة تخرجه من ذلك وهي أخف الحركات لم يتجاوز إلى غيرها.

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢٨٨/٢.

(٢) من الوافر، بلا نسبة في الجمل المنسوب للخليل ص ٢٣٢، وشرح السيرافي ٧٧/١، والإنصاف ٣١٨/١، وشرح الكافية للرضي ٤١٣/٢.

(٣) ينظر: شرح السيرافي ٧٨/١، وتوجيه اللمع ص ٣٤٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٠٨/٤.

والوجه الثاني: أن الضمة لا تصلح فيه لما يقع فيه من اللبس بين فعل الواحد والجماعة؛ لأن من العرب من يقول: " ضرب "، في معنى " ضربوا "، " والقوم قام " في معنى " قاموا "، فيحذف الواو ويكتفي بالضمة منها...

والوجه الثالث: أن الفعل الماضي قد يثنى ضمير فاعله بالألف، والألف توجب فتح ما قبلها، فلما كان أقرب الحركات التي يلحق الماضي الفتحة باجتلاب ألف التثنية لها، وقد وجب تحريك آخره حرك بأقرب الحركات إليه.

والوجه الرابع: أن الفعل الماضي يكون على فَعِل وفَعُل، فلو بنوا آخره على ضمة خرجوا في فعل من كسرة إلى ضمة وليس ذلك في كلامهم، ولو بنوه على كسرة خرجوا في فعل من ضمة إلى كسرة وهذا قليل مستثقل"[١].

وقال الفراء: اختير الفتح، لأنه يصير إلى حالة، لا بد له فيها من الفتح. وذلك إذا اتصل به ضمير الاثنين، نحو: ضربا، وقعدا[٢].

وأبطله جامع العلوم؛ لأنه يصير إلى حالة لا بد له فيها من الضم، كقولهم: ضربوا، وقعدوا. ومع ذلك لم يبن على الضم[٣].

تعقيب:

أولا: أبطل الباقولي ما ذكره الفراء في علة اختيار بناء الفعل الماضي على الفتح.

ثانيا: ما ذكره الباقولي في إبطال قول الفراء مبني على أن الفعل الماضي إذا كان فاعله واو الجماعة، نحو: (الزَّيْدُونَ ضَرَبُوا)، أو كان فاعله ضمير رفع متحركا، كتاء

---

(١) شرح كتاب سيبويه ١/٧٧، ٧٨.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٦٣٦.

(٣) السابق ص ٦٣٦.

الفاعل ونون النسوة، كـ(ضربْتُ زيدًا) و(ضربْنَ زيدًا)، فحينئذ نقدر الفتحة على الأصل، فالفتح في الأفعال الماضية هو الأصل، والإسكان والضمّ عارض. هذا مفهوم قوله.

ويعارضه ما اشتهر عند المتأخرين أن الفعل الماضي له ثلاث حالات: إما أن يبنى على الفتح الظاهر أو المقدر، وذلك إذا لم يتصل به شيء، كـ (ضَرَبَ)، أو اتصل به ضمير المفعول، كـ (ضَرَبَكَ) أو اتصل به ضمير رفع ساكن غير الواو، كـ (ضَرَبَا)، وإما أن يبنى بناءً أصليا على الضم، وذلك إذا اتصلت به واو الجماعة، كـ (ضَرَبُوا)، وإما أن يكون مبنيا على السكون، وذلك إذا اتصل بضمير رفع أو نون النسوة، كـ(ضربْت) و(ضربْنَ).

٣. **أصل (الآنَ)**:

(الآن): اسم مبني، وأصله عند عند جماعة البصريين (أوان) حذفت الألف التي بعد الواو، فانقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فقيل: (آن)[١].

وذكر الفراء في أصله قولين:

أحدهما: أن أصله (أوان) حذفت منه الألف وغيرت واوه إلى الألف، ثم أدخلت عليه الألف واللام، ولم يخلعا منه، كما فعلوا بالذي وتركوه على مذهب الأداة، والألف واللام له لازمة غير مفارقة[٢].

والآخر: أنه محكي، وأصله (آن)، فعل ماضٍ لـ(يئين)، والماضي مبنى على الفتح، فلما دخلت عليه الألف واللام ترك على حاله. كما يروى عن النبي ﷺ: "أنه نهى

---

(١) ينظر: اللامات للزجاجي ص ٥٧، .

(٢) معاني القرآن ٤٦٨/١.

عن قِيلَ وَقَالَ"[١]. وقيل وقال فعلان ماضيان، وأدخل عليهما الخافض، وتركهما على ما كانا عليه. وعزاه صاحب الإنصاف إلى الكوفيين[٢]. ونُسِبَ إلى الأخفش[٣].

قال الفراء: "فمثل (الآن) بأنها كانت منصوبة قبل أن تدخل عليها الألف واللام، ثُمَّ أدخلتهما فلم يغيراها. وأصل الآن إنما كَانَ (أوان) حذفت منها الألف وغيِّرت واوها إلى الألف كما قالوا فِي الراح: الرَيَاح أنشدني أَبُو القمقام الفقعسي[٤]:

كـــأن مَكَـــاكِيَّ الجِـــوَاء غُدَيَّـــةً نشـــاوَى تســـاقَوا بالرَيَـــاح الْمُفَلْفَـــل

فجعل الرياح والأوان عَلَى جهة فَعَل ومرة عَلَى جهة فعال كما قالوا: زمن وزمان.

وإن شئت جعلت (الآن) أصلها من قولك: آن لك أن تفعل، أدخلت عليها الألف واللام، ثُمَّ تركتها عَلَى مذهب فَعَلَ فأتاها النصبُ من نصب فَعل. وهو وجه جيِّد كما قالوا: نَهَى رسولُ الله ﷺ عَن قيل وقال وكثرة السؤال" [٥].

وأبطل أبو الحسن الباقولي قوله، قال: "فقول الفراء، في قوله تعالى: ﴿ ءَآلۡـَٰٔنَ وَقَدۡ

---

(١) صحيح البخاري ، كتاب الرقاق، باب ما يكره من قيل وقال. ١٢٤/٨.

(٢)الإنصاف ٢/ ٤٢٤.

(٣) تفسير الرازي ١٠٥/١.

(٤) من الطويل لأبي القمقام الفقعسي في معاني القرآن للفراء ٤٦٨/١،، وتهذيب اللغة ٣٩٣/١٥، ولسان العرب ٤٢/١٣، وهو لامرئ القيس في ديوانه ص ٣٧٦، ورواية الشطر الثاني: "صُبِحْنَ رحيقًا من سلافٍ مُفَلْفَلِ"، ولا شاهد في هذه الرواية.
اللغة: مكاكي: جمع مكاء، وهو طائر كثير الصفير، حسن التغريد في الصباح. الجواء: البطن العظيم من الأرض. السلاف: أول ما يعصر من الخمر. الرحيق: صفوة الخمر. مفلفل: مضاف إليه فلفل. ينظر: فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال ١٦٠/١.

(٥) معاني القرآن ٤٦٨/١.

عَصَيْتَ قَبْلُ ﴾[١]: إنه آن من يئين، سمي الوقت بالفعل: باطل"[٢].

وعلة بطلانه عنده: أنه لا يخلو: إما أن يكون سمي بـ (آن) وفيه ضمير الفاعل، فحينئذ يحكى. أو سمي به وليس فيه ضمير، فيعرب. فليس للبناء وجه، وليس فيه ضمير الفاعل[٣].

وأما ما روي عن يزيد بن القعقاع: (قَالُوا طَائِرُكُمْ مَعَكُمْ أَإِنْ ذُكِّرْتُمْ) [٤] مما يمكن أن يكون دليلا لقول الفراء من أن (الآن)، أصله: آن، سمي به، فقال جامع العلوم: "هذا غير معروف، ولا يثبت بمثله الأصول، على أنه إن صح فهو: كـ (أين) وآن: كـ (عاب) و (عيب) وليس من (الآن) في شيء"[٥].

تعقيب:

أولا: مما سبق يتضح أن رأي الفراء الثاني لم يلقَ قبولا من جامع العلوم.

ثانيا: يرد ما ذهب إليه الفراء – أيضا – ما يأتي:

١. أن الألف واللام وإن كانتا للتعريف، كدخولهما في "الرجل"، فليس لـ(آن) الذي هو فعل فاعل، وإن كانتا بمعنى "الذي" لم يجز دخولهما إلا في ضرورة، كاليجدّع،

---

(١) من الآية: (٩١) سورة يونس .

(٢) شرح اللمع ص ٢٨٨.

(٣) السابق ص ٢٨٩.

(٤) قرأ أبو جعفر بفتح الهمزة الثانية وتسهيلها وإدخال ألف بينهما على حذف لام العلة أي: لإن ذكرتم علته تطيرتم فتطيرتم هو المعلول، والباقون بهمزتين الأولى للاستفهام والثانية مكسورة همزة إن الشرطية. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر ص ٤٦٦.

(٥) شرح اللمع ص ٢٨٩.

واليتقصّع[١].

٢. أنه لو كان أصلُه "آنَ"، لافتقر إلى فاعل مع أن الأفعال المحكيّة تدخل عليها العواملُ ولا تُؤثر فيها، نحو: "تَأَبطَ شَرا"، و"بَرَقَ نَحْرُهُ"، ولا يدخل عليها الألفُ واللام[٢].

قال الزجاجي: "وللفراء فيه قول انفرد به قال: يجوز أن يكون محلى ترك على فتحه وهذا ليس بشيء لأنه لا يمتنع من تأثير العوامل فيه إلا أن يكون مبنيا فيرجع إلى ما قال القوم"[٣].

٣. تنظير الفراء بما روى عن النبي ﷺ أنه نهى عن قيل وقال، وقيل وقال فعلان ماضيان، وأدخل عليهما الخافض، وتركهما على ما كانا عليه، يرد عليه بأن: قيل وقال، محكيان، والمعنى: نهى عن قول: قيل كذا، وقال فلان كذا، يعني كثرة المقالات؛ و(الآن) ليس بمحكيّ[٤].

قال السيرافي: "وأما ما شبّهه به من نهيه عليه السّلام عن قيل وقال، فغير مشبه له؛ لأنه حكاية والحكايات تدخل عليها العوامل فتحكى، ولا تدخل عليها الألف واللام، ألا ترى أنك تقول: " مررت بتأبط شرا " و " برق نحره "، ولا تقول: "هذا التأبط شرا ". وإنما حكي: قيل وقال عندي، من قبل أن فيهما ضميرا قد أقيم مقام الفاعل، ومتى ورد الفعل ومعه فاعله، حكي لا غير، كما ذكرنا في: "تأبط شرّا "

---

(١) ينظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١/١٠١، والمخصص لابن سيده ٤/٢٥٢.

(٢) شرح المفصل ٣/ ١٣٢.

(٣) اللامات ص: ٥٦.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية ٣/ ٢٣٠.

و"برق نحره"[١].

٤. أن حكم ما يبنى من الأسماء أن يكون لمضارعته الحرف، فلمضارعته له ما يجب أن يخرج إلى حكمه كما أن نوعاً منها لمشابهتها الأفعال يخرج إلى حكمها فيمنع ما لا يكون لها من الجر والتنوين. وكذلك (الآن) بني لما فيه من مضارعته الحرف، وجهة المضارعة تضمنه معنى الحرف، وإذا تضمن الاسم معنى الحرف وجب بناؤه، فلما تضمن معنى الحرف وجب بناؤه، كما أن خمسة عشر لما تضمن معنى الحرف بني[٢].

٤. **أصل (اللهم)**:

"اللهم": اسم مُنَادَى، عُوّض فيه من حَرْف النِّداء "الميم" عند سيبويه[٣]؛ ولذلك لم يجمَعُوا بينهما إلّا في ضَرورة، كقول الشاعر[٤]:

إنِّـــي إذَا مَـــا حَـــدَثٌ أَلَمَّـــا أَقُـــول: يَـــا اللَّهُـــمَّ يَـــا اللَّهُمَّـــا

وقال الفراء: اللهم: أصله: الله أمّنا بخير، من: أمّه، يؤمّه، إذا قصده، ثم اختصر وجعلت الكلمتان كلمة واحدة ومنع من حرف النداء الهمزة، فصار: اللهم.

قال الفراء: "اللَّهُمَّ كلمة تنصبها العرب. وقد قال بعض النحويين: إنما نصبت إذ زيدت فيها الميمان؛ لأنها لا تنادى بـ(يا) كما تقول: يا زَيْدُ، ويا عَبْد اللَّه، فجعلت

---

(١) شرح كتاب سيبويه للسيرافي ١٠٢/١.

(٢) الإغفال لأبي علي الفارسي ص ٢٥٣.

(٣) ينظر: الكتاب ٢٥/١.

(٤) من الرجز، لأبي خراش الهذلي في المقاصد النحوية ١٦٩٧/٤، والتصريح ٢٢٣/٢، وليس في ديوانه.

الميم فيها خلفا من يا. وقد أنشدني بعضهم[١]:

وَمَا عَلَيْكِ أن تَقُولِي كُلّمَا... صَلَّيتِ أو سَبَّحْتِ: يَا اللهمَّ مَا

أرْدُدْ عَلَيْنَا شَيْخَنَا مُسَلَّما...

ولم نجد العرب زادت مثل هذه الميم فِي نواقص الأسماء إلا مخففة مثل الفم وابنم وهم، ونرى أنها كانت كلمة ضم إليها أم، تريد: يا اللَّه أمنا بخير، فكثرت فِي الكلام فاختلطت فالرفعة التي فِي الهاء من همزة أم لما تركت انتقلت إلى ما قبلها"[٢].

واحتج الفراء في إبطال قول من يقول: إن الميم عوض من (يا) بجواز: يا اللهمّ، في الشعر. ولو كانت الميم، بدلا من (يا) لم يجتمعا؛ لأنه لا يجوز الجمع بين العوض، والمعوّض عنه[٣].

وأبطل جامع العلوم ما ذكره الفراء؛ لوجهين:

أحدهما: أنا نقول: اللهم، أهلك الكافرين، ولو كان التقدير: الله أمّنا بخير، لوجب أن يقال: وأهلك الكافرين. ولأنه يقال: اللهم، اغفر لي. ولا يقال: اللهم، واغفر لي.

والآخر: أنه لو كان أصله: الله أمّنا بخير، فحذفت الهمزة، لجاز استعماله، أيضا؛ فإن شيئا، ووضوءا، يقال فيهما: شي، وضو، بحذف الهمزة، ومع ذلك لا يمنع حذف الهمزة استعمالها، أيضا، فكذا هاهنا[٤].

---

(١) من مشطور الرجز، لم أقف على قائله، وهو في معاني القرآن للفراء ٢٠٣/١، والإنصاف ٢٨٠/١، ولسان العرب ٤٧٠/١٣.

(٢) معاني القرآن ٢٠٣/١.

(٣) ينظر: السابق ٢٠٣/١.

(٤) ينظر: شرح اللمع ص ٦٢٥، ٦٢٦.

ورَدَّ كذلك استدلال الفراء بقولهم في الشعر: يا اللهم، بأن الشاعر إذا اضطر جمع بين العوض والمعوض منه، فإنّ (فما) أصله: فوه، بدليل قولهم: أفواه. فحذفوا الهاء، وعوضوا من الواو ميما، فقالوا: (فم). ثم يجمعون بين الواو، والميم في ضرورة الشعر. كقول الشاعر[١]:

هما نفثا في فيّ، من فمويهما على النّابح العاوي، أشدّ رجام

فجمع بين الواو، والميم[٢].

تعقيب:

أولا: أبطل جامع العلوم ما ذكره الفراء؛ لوجهين، كما تقدم.

ثانيا: ما ذكره الفراء في هذه المسألة لا يصح من وجوه أخرى غير ما ذكر الباقولي:

١. أنه لو كان القول على ما ذهب إليه الفراء لما امتنع من حرف النداء؛ لأن تصيير الشيئين شيئا واحدا لا يمنع من دخول حرف النداء، فإننا ننادي معدي كرب ورام هرمز وبعلبك وما أشبه ذلك وهما اسمان جعلا اسما واحدا، وقد قرأ أبو عمرو بن العلاء: " قَالَ يَا بْنَ أُمَّ لا تَأْخُذْ بِلِحْيَتِي وَلا بِرَأْسِي "[٣] بالفتح على أنه

---

(١) من الطويل للفرزدق في ديوانه ص ٥٤١، والكتاب لسيبويه ٦٢٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك ٤٨/١، والتذييل والتكميل ١٦٩/١.

(٢) ينظر: شرح اللمع ص ٦٢٦.

(٣) من الآية: (٩٤) سورة طه. قَرَأَ نَافِع وَابْن كثير وَأَبُو عَمْرو وَحَفْص {قَالَ يَا بْنَ أُمَّ} بِفَتْح الْمِيم جعلُوا الاسمين اسْما وَاحِدًا نَحْو خَمْسَةَ عشر. وَقَرَأَ أهل الشَّام والكوفة {قَالَ ابْن أم} بِالْكَسْرِ ينظر: حجة القراءات ص ٢٩٧، وجامع البيان في القراءات ١١١٨/٣

بناه وجعل الكلمتين كلمة واحدة وهذا بين واضح"[١].

٢. أن التقدير الذي قدره الفراء لا يصح في المعنى، ولا يريده من قال: اللهم؛ فإنّه لو كان الأمر على ما ظنّ الفراء، لَمَا جاز استعمالُه في المَكارِه، نحو: "اللَّهُمَّ أهْلِكْهم، ولا تُهْلِكْنا؛ لأنه يكون تَناقُضًا[٢].

٣. أنه مردود بما جاء في القرآن مِنْ قول القائلين: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[٣]، فبطل اختصاصها بالخير. فلو كان المراد: "أُمَّنا" لأغنى هذا الفعل عن جَواب الشرط، كما تقول: "يا ربنا قاتل فلانًا إن كان باغيًا"، وبأنه لو صَح لما حَسُن: " اللهم أُمَّنا بخَير"؛ لأنّه يكُون تكرارًا.

قال ابن يعيش معقبا على قول الفراء: "وهو قولٌ واهٍ جدًّا لوجوهِ: منها أنّه لو كان الأمر كما ذكروا، لَمَا حسُن أن يُقال: "اللَّهُمَّ أُمَّنَا بخير"، لأنّه يكون تكرارًا، فلمّا حسُن من غير قُبْحٍ دل على فَسادِ ما ذهب إليه. وأيضًا فإنّه لو كان الأمر على ما ظنّ، لَمَا جاز استعمالُه في المَكارِه، نحو: "اللَّهُمَّ أهْلِكْهم، ولا تُهْلِكْنا، لأنه يكون تَناقُضًا. قال الله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَارَةً مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ ، مع أنَّه لو كانت الميمُ أصلاً من الفعل، لمِ يحتج الشرطُ إلى جوابٍ في الآية، ولَسدّت مَسَد الجواب. فلمّا افتقرت إلى جواب، وأجيبت بالفاء، دلّتْ

---

(١) اللامات ص ٩١.

(٢) ينظر: عمدة الكتاب لأبي جعفر النحاس ص ٦٥، وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٣٦٧.

(٣) من الآية: (٣٢) سورة الأنفال.

على أنّها زائدةٌ، وليست من الفعل"[١].

٥. القول في (ايمن) في القسم مفرد أو جمع:

مما يستعمل في القسم (ايمُن اللّهِ)، وربما حذفوا منه النون فقالوا: أَيمُ اللّهِ وإِيمِ اللّه. وهو اسم مفرد عند البصريين موضوع للقسم مأخوذ من اليمين والبركة كأنهم أقسموا بيمين الله[٢].

وقال الفراء: ايمن: جمع يمين، فهو مثل: يمين الله[٣]، وعزاه صاحب الإنصاف وغيره إلى الكوفيين[٤]، وإليه ذهب ابن كيسان، وابن درستويه[٥].

ومذهب الرماني: أن (ايمن) حرف لا اسم[٦].

وأبطل جامع العلوم قول الفراء؛ لأنه لو كان جمع يمين، لكانت الألف في الجمع للقطع. وهذه الألف، بالإجماع للوصل[٧].

وضعفه ابن مالك – أيضا– واستدل على ضعفه بثلاثة أمور:

أحدها: أن همزة الجمع همزة قطع، وهمزة هذا الاسم همزة وصل، لسقوطها مع اللام في "ليمنك لئن ابتليت لقد عافيت" وفي قول الشاعر[٨]:

---

(١) شرح المفصل ٣٦٧/١.

(٢) ينظر: الكتاب ٥٠٣/٣، ٥٠٤، والمقتضب ٣٣٠/٢، والإنصاف ٣٣٤/١.

(٣) نسبه إليه في ارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤.

(٤) ينظر: الإنصاف ٣٣٤/١، وشرح المفصل لابن يعيش ٢٤٦/٥.

(٥) ينظر: لسان العرب (ي م ن) ١٣/ ٤٦٣.

(٦) ينظر: التذييل والتكميل ٣٥٤/١١.

(٧) شرح اللمع ص ٧٤٠، ٧٤١.

(٨) من الطويل، لنصيب بن رباح في ديوانه ص ٩٤، ومغني اللبيب ص ١٠١، وبلا نسبة في ←←←

فَقَــالَ فَريــقُ القــومِ لمّــا نشَــدتُهُمْ نَعَــمْ وفريــقٌ لَــيْمُنُ اللهِ مَــا نَــدري

وليس هذا بضرورة، لتمكن الشاعر من إقامة الوزن بتحريك التنوين والاستغناء عن اللام.

الثاني: أن من العرب من يكسر الهمزة في الابتداء وهمزة الجمع لا تكسر.

الثالث: أن من العرب من يفتح الميم فيكون على وزن أفعَل، ولا يوجد ذلك في الجموع(١).

تعقيب:

أولا: لم يرتضِ أبو الحسن الباقولي رأي الفراء، وحكم عليه بالبطلان، معللا ذلك بأنه لو كان جمع يمين، لكانت الألف في الجمع للقطع، وهذه الألف بالإجماع للوصل.

ثانيا: قول الباقولي: "وهذه الألف بالإجماع للوصل" فيه نظر؛ فقد اختلف النحويون في حقيقة همزة (ايمن) في القسم أهي همزة وصل أم قطع ؟ على مذهبين:

المذهب الأول: أن همزته همزة وصل، وهو مذهب سيبويه، وجمهور البصريين(٢).

المذهب الثاني: أن الهمزة همزة قطع وهو جمع (يمين) وحذفت في القسم في الوصل لكثرة الاستعمال، وينسب هذا المذهب إلى الفراء(٣)، ونسبه صاحب الإنصاف وغيره إلى الكوفيين(٤) ونسبه ابن يعيش إلى ابن كيسان وابن درستويه(٥).

←←←

الكتاب ٥٠٣/٣، والمقتضب ٩٠/٢، وشرح الكتاب للسيرافي ٢٤٢/٤.

(١) شرح التسهيل لابن مالك ٣/ ٢٠٤.

(٢) ينظر: الكتاب ١٤٨/٤، والمقتضب ٢٢٨/١، والإنصاف ٣٣٤/١.

(٣) ينظر: الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٤/٢، والبسيط في شرح الجمل ٩٤٠/٢، وارتشاف الضرب ١٧٥٦/٤.

(٤) ينظر : الإنصاف ٢٤٦/١ ، شرح الكافية للرضي ٣٣٧/٢، والجنى الداني ٥٣٨.

(٥) ينظر: شرح المفصل ٤/ ٤٩٥.

فمن أين يأتي الإجماع الذي حكاه الباقولي!

ثالثًا: يُرَدُّ ما ذهب إليه الفراء أيضا بما يأتي:

١. أنّه قد سُمع في هذه الهمزة الكسرُ لكثرة التصرّف في هذا الاسم بالحذف، ولا يكون ذلك في المجموع(١)، فقد حكى يونس: "اِيمُنُ اللَّهِ" بكسر الهمزة(٢).

٢. أنهم تصرفوا فيه باللغات في الحذف فقالوا: (ايمن، وايمن، وايمن، وايم، وايم، وام، ومن بضم الميم، وفتحها، وكسرها، ثابت النون ومحذوفها). ومثل هذا التصريف لا يعرف في شيء من الجموع(٣).

٣. أنه لو كان (ايمن) جمع يمين لجاز فيه من الإعراب ما جاز في يمين، وهم قد رفعوا ونصبوا في يمين، والتزموا الرفع في (ايْمُن).

٤. قولهم في (ايمن الله): (مُ الله)، فلو كان جمعًا لما جاز حذف جميع حروفه إلا حرفًا واحدًا. كما أن هذه اللّغات تدل على أن (ايْمُن) مفردة؛ لأنها لو كانت جمعًا لم يجز فيها ذلك.

٥. ما قاله المبرد: " وَلَو كَانَ جمع يَمِين لكَانَتْ أَلفه ألف قطع فوصلهم إِيَّاهَا يدلك على أَنَّهَا زَائِدَة وَإِنَّهَا لَيست من هَذَا الِاشْتِقَاق وَقَالَ الشَّاعِر:

فقَالَ فرِيقُ القَومِ لما نَشَدتُهم ... نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيْمُنُ اللهِ مَا نَدْرِي"(٤)

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٥/ ٢٤٦.

(٢) ينظر: سر الصناعة ١/ ١١٧، وشرح الشافية للرضي ٢/٢٦٥.

(٣) شرح الألفية لابن الناظم ص ٥٩٣

(٤)المقتضب ٢/٣٣٣٠.

المبحث الثاني: آراء الفراء التي حكم عليها الباقولي بالسقوط أو الفساد:

١. رافع المبتدأ والخبر:

من المسائل التي طال الحديث عنها في كتب النحويين، ومجمل القول فيها أن جمهور البصريين[١] يذهبون إلى أن رافع الخبر هو المبتدأ.

وذهب الأخفش[٢] إلى أن رافع الخبر هو الابتداء. وذهب ابن السراج، وابن جني[٣] إلى أن رافع الخبر هو الابتداء والمبتدأ معًا.

وذهب الكسائي، والفراء إلى أن المبتدأ يرتفع بالخبر، والخبر يرتفع بالمبتدأ، فهما يترافعان[٤]. فإذا قلنا: زيد قام، ارتفع زيد بما يعود إليه من (قام)، وارتفع (قام)، لأنه مبني على زيد. ونسب إلى الكوفيين[٥].

وقد نقض الباقولي ما قاله الكسائي والفراء، ووسمه بأنه قول ساقط. ومعتمده في ذلك أنك إذا قلت: زيد قائم، وزعمت أنهما يترافعان، فلم كان يرتفع في قولك: زيد أبوه قائم. والعائد إليه من الجملة، ليس بمرفوع، فعلى هذا الكلام يؤول إلى الفساد؛ لأن الشيء إذا كان مربوطا بغيره، وغيره مربوط به كان من الدور، فيكون ساقطا[٦].

أما استدلال الكسائي والفراء بأنه قد جاء لذلك نظائر كثيرة، كقوله تعالى: ﴿أَيًّا مَّا

---

(١) ينظر: الكتاب ٨١/١، ١٢٧/٢، ٦٠٤/١، والمقتضب ١٢/٤، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.
(٢) ينظر: معاني القرآن ٩/١ ، وارتشاف الضرب ١٠٨٥/٣.
(٣) ينظر: الأصول في النحو ٥٨/١ ، والخصائص ٣٨٧/٢.
(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء ٤١٤/٢.
(٥) ينظر: الإنصاف ٣٨/١ ، والإيضاح في شرح المفصل ١٤٧/١ ، وشرح التسهيل ٢٧٢/١.
(٦) ينظر: شرح اللمع ٢٨٢.

﴿ تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[١]، بأن قوله: (أَيًّا ما) منصوب بـ (ادْعُوا) و(تَدْعُوا) مجزوم بقوله (أَيًّا مَّا)، فربط أحد الشيئين بصاحبه، فرده الباقولي بأن أبا إسحاق الزجاج زعم أن قوله: (أيّا ما) منصوب بمضمر. أي: أيا تريد، أو غير ذلك[٢]. وكان هذا يقويه وقف يعقوب، حين وقف، فقرأ: ﴿ قُلِ ٱدۡعُواْ ٱللَّهَ أَوِ ٱدۡعُواْ ٱلرَّحۡمَٰنَۖ أَيّٗا ﴾ ثم يبتدئ، فيقول: ﴿ مَّا تَدۡعُواْ فَلَهُ ٱلۡأَسۡمَآءُ ٱلۡحُسۡنَىٰ ﴾[٣] . أي: أيا يكون، فينصب (أيا) بمضمر[٤].

وأجاب عن ذلك – أيضًا – ابن يعيش من وجهَيْن:

أحدهما: أنّا لا نُسلِّم أنّ الجزم في الفعل بنفسِ الاسم المنصوب، وإنمّا هو بتقديرِ حرف الشرط الذي هو "إنْ"، والنصبُ في الاسم بالفعل المذكور؛ فإذا العاملُ في كلّ واحد منهما غيرُ الآخر.

والآخر: أنا نسلِّم أن كلّ واحد منهما عاملٌ في الآخر، إلَّا أنّه باعتبارَيْن: فالجزمُ باعتبارِ نِيابته عن حرف الشرط، لا من حيث هو اسمٌ؛ والنصبُ في الاسم بالفعل نفسِه، فهما شيئان مختلفان، وليس كذلك ما نحن فيه، لأنّه باعتبارٍ واحدٍ يكون

---

(١) من الآية: (١١٠) سورة الإسراء.

(٢) قال: "فأعلمهم اللَّه أن دعاءهم الرحمن ودعاءهم اللَّه يرجعان إلى شيءٍ واحدٍ فقال: (أَيًّا مَا تَدْعُوا) المعنى: أي أسماء اللَّه تدعوا (فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى)." معاني القرآن وإعرابه ٣/٢٦٤.

(٣) قال أبو بكر الأنباري: " الوقف على قوله: «أيا» قبيح؛ لأن المعنى «أيا تدعو» فـ «ما» توكيد. والوقف على «ما» أحسن من الوقف على «أي» قال أبو جعفر محمد بن سعدان: قد كان حمزة وسُلَيْم يقفان جميعًا على «أيا»". إيضاح الوقف والابتداء ١/٣٣١.

(٤) ينظر: شرح اللمع ص ٢٨٢، ٢٨٣.

عاملًا ومعمولًا، وهو كونُه مبتدأ وخبرًا[١].

تعقيب:

أولا: لم يرتضِ أبو الحسن الباقولي رأي الكسائي والفراء، وحكم عليه بالسقوط. لأنه يؤدي إلى الدَّور.

وتقرير الدَّور من قول الفراء: أن رفع المبتدأ متوقف على الخبر، ورفع الخبر متوقف على المبتدأ، فلو قيل ما الذي رفع المبتدأ؟ قيل الخبر، ولو قيل ما الذي رفع الخبر؟ قيل : المبتدأ، وهكذا، فيأتي الدَّور.

ثانيا: ما ذكره الفراء أن (حم) يرتفع بـ(تنزيل) وتنزيل بـ(حم) فهما مترافعان. قال: "يرتفع تنزيل بإضمار ذلك تنزيل، وهذا تنزيل"[٢].

وقد جوّز الفراء أن يرتفع (تنزيل) بالإضمار أي إضمار مبتدأ تقديره ذلك تنزيل أو هذا تنزيل[٣].

ثالثًا: ما ذكره الكسائي والفراء لا يصح لعدة وجوه غير ما ذكر أبو الحسن الباقولي، منها:

١. أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ، لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملا في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢٢٢/١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٤١٤/٢ .

(٣) السابق ٤١٤/٢.

تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف، وتقديم معمول العامل المعنوي الأقوى ممتنع، فما ظنك بالأضعف؟

٢. أن رفع الخبر عمل وجد بعد معنى الابتداء ولفظ المبتدأ، فكان بمنزلة وجود الجزم بعد معنى الشرط والاسم الذي تضمنه، فكما لا ينسب الجزم لمعنى الشرط بل للاسم الذي تضمنه، كذلك لا ينسب رفع الخبر للابتداء بل للمبتدأ[١].

٣. لو رفع كل منهما الآخر، لكان كل واحد منهما عاملًا ومؤثرًا في الآخر، فإذا كان أحدهما عاملًا ومؤثرًا، وجب أن يكون أقوى من المؤثر فيه، فلو كان الخبر مؤثرًا في المبتدأ وجب أن يكون أقوى منه، ولا يمكن أن يكون الشيء الواحد قويًّا وضعيفًا في آن واحد[٢].

٤. أن المبتدأ والخبر تدخل عليهما العوامل اللفظية، نحوَ: "كان زيدٌ أخاك"، و"إن زيدًا أخوك"، و"ظننتُ زيدًا أخاك"، فلو كان كلٌّ واحد منهما عاملًا في الآخر، لَما جاز أن يدخل عليه عامل غيرهُ[٣].

٢. **تصغير (ابن) على وزن: (أبين)**:

قد يجيء المصغر على غير بناء مكبره، فيحفظ ولا يقاس عليه فمما خولف به القياس في التصغير قولهم في المغرب: مغيربان، وفي العشاء: عشيان، وفي عشية: عشيشية، وفي إنسان: أنيسيان[٤].

---

(١) شرح التسهيل لابن مالك ١/٢٧٠، ٢٧١.

(٢) ينظر: التصريح ١/١٩٦.

(٣) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٢.

(٤) شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك ص ٥٦١.

وقالوا في بنون: أبينون، ومذهب سيبويه أن (أبينين): تصغير (أَبْنَى)، على وزن: (أعمى) اسم مكبّر، مفرد، لفظا، دال على الجمع [١].

وذهب أبو عبيدة إلى أنه تصغير: (بنين)، وأبطله الباقولي؛ لأنه ليس في بنين لفظة أبينون[٢].

وزعم الفراء: أن أبينين: تصغير: أفعُل، بضم العين، وهو جمع: ابن. كأنه: ابن، وأبن، كدلو، وأدل. فصغر (أبن) على وزن: أدل. فقال: أبين، مثل: أديل، ثم جمع بالواو، والنون، فقال: أبينون، كما تقول: أديلون[٣]. وعزاه الرضي إلى الكوفيين[٤].

واختار أبو الحسن الباقولي قول سيبويه، ونقض قول الفراء، وحكم عليه بالفساد. وعلة فساده عنده ما يأتي:

١. أن أفعالا: جمع موضوع للقلة، والواو والنون للقلة[٥]، فلا يجمع بين علامتي قلة،

---

(١) قال: "وزعم يونس: أن ناسًا يقولون: هويئرٌ على مثال هويعرٍ، فهؤلاء لم يحقروا هارًا إنَّما حقَّروا هائرًا، كما قالوا: رويجلٌ كأنهم حقَّروا راجلًا، كما قالوا أبينون كأنَّهم حقروا أبنى مثل أعمى". الكتاب ٣/ ٤٥٦.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي ٣/٣٧٩، .

(٣) لم أقف عليه فيما بين يدي من مؤلفاته، وينظر مذهبه في شرح اللمع للباقولي ١٠٢.

(٤) شرح الكافية ٣/٣٧٩.

(٥) قال السيرافي: "والواو والنون والألف والتاء أصله للقليل؛ وذلك أنك تقول في التثنية: "مسلمان"، والاثنان أقل الجمع، والذي يلي الاثنين ثلاثة يقال فيهم: "مسلمون" وقد وافق (مسلمون) "مسلمين " بسلامة لفظ الواحد، فلما كان ثلاثة وأربعة، وما قرب من هذه الأعداد القليلة أقرب إلى الاثنين مما كثر وبعد عن الاثنين صار الواو والنون هو الأصل في الجمع القليل، ولهذا قال سيبويه: " وإنما صارت الياء والواو والنون لتثليث أقل العدد إلى تعشيره". شرح الكتاب ٤/٢٣١.

ما أمكن المصير إلى غيره.

٢. أن أَفْعُلا، وأفعالا، وأَفْعِلَة، وفِعْلَة: جموع القلة، وجموع القلة تصغر على ألفاظها، ولا تجمع بالواو، والنون. ودليل ذلك قوله في أول الحديث: (كان تلطح أغيلمة بني عبد المطلب) (١) وهو تصغير: أغلمة، فصغره على لفظه(٢)، كما قالوا في أنعام: أنيعام(٣).

قال: "وإذا بطل هذا، والقول الآخر أيضا(٤)، من أنه تصغير بنين من حيث إنه ليس في بنين لفظة أبينون، صح قول سيبويه، وأنه تصغير: أبنى، على ما يوجبه القياس، لأن أبنى: أفعل، مثل: أعمى، وهو يدل على الكثرة، كأضحى"(٥).

ولذلك أوَّل الباقولي ما جاء في الشعر مما يمكن أن يكون دليلا للفراء، كقول الشاعر(٦):

قَـــــدْ رَوِيَـــــتْ إلَّا الدُّهَيْـــــدِهِينَا قُلَيِّصَـــــــــاتٍ وَأُبَيْكِرِينـــــــــا

---

(١) نص الحديث: "عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ قَدِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أُغَيْلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ عَلَى حُمُرَاتٍ لَنَا مِنْ جَمْعٍ...". مسند الإمام أحمد ٥٠٤/٣، وسنن ابن ماجة ٢٢٥/٤.

(٢) قال سيبويه: " ومما يحقر على غير بناء مكبَّره المستعمل في الكلام إنسانٌ، تقول: أنيسيانٌ وفي بنون: أبينون ... ومن ذلك قولهم في صبية: أصيبيةٌ، وفي غلمةٍ: أغيلمةٌ، كأنَّهم حقروا أغلمةً وأصبيةً، وذلك أنَّ أفعلة يجمع به فعالٌ وفعيلٌ، فلمَّا حقروه جاءوا به على بناء قد يكون لفعالٍ وفعيلٍ". الكتاب ٤٨٦/٣.

(٣) ينظر: شرح اللمع ص ٢٥٨.

(٤) يقصد قول أبي عبيدة.

(٥) شرح اللمع ص ٢٥٨، ٢٥٩.

(٦) من الرجز، بلا نسبة في: الكتاب ٤٩٣/٣، وشرحه للسيرافي ٢٣٤/٤، وشرح التسهيل لابن مالك ٧٩/١.

فأبيكرين: تصغير: أبكر، وهو جمع: بكر، فليكن: أبينون كذلك؟!

قال: "تقول في أبيكرين، ما قلنا في أبينين، من أنه تصغير: أبكر، بفتح العين، كأبينين، تصغير: (أَبْنَى)، وإن لم يستعمل. والتصغير، والجمع من واد واحد، جاء فيهما الأمر، بخلاف آحادهما، ومكبّرهما. ألا ترى أن مثل: إبل، ومذاكير، ومشابه، ومحاسن: جموع، لا آحاد لها. كما قالوا: مغيربان، وعشيشية، والثريا"(١).

تعقيب:

أولا: لم يرتض الباقولي قول الفراء في هذه المسألة، وحكم عليه بالفساد.

ثانيا: ما ذكره الفراء في هذه المسألة لا يصح من وجوه – غير ما ذكر جامع العلوم – منها:

١. أن جمع الابْن بَنون وَأَبْنَاء، وتصغيره: أبَيْنون، على غير قِيَاس.
٢. أنه لَا يجوز أَن يكون أبينون جمعا لمصغر ابْن؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك لقيل: بنيون. وَلَا يجوز أَن يكون جمعا لمصغر أبناءٍ؛ لِأَنَّهُ لَو كَانَ كَذَلِك لقيل: أبيناؤون. وَلَو أَرَادوا هَذَا لاستغنوا بقَوْلهمْ: أبيناءٌ عَن جمعه بِالْوَاو وَالنُّون(٢).

---

(١) شرح اللمع ص ٢٥٩.
(٢) أمالي ابن الشجري ٦٥/١.

المبحث الثالث: آراء الفراء التي حكم عليها الباقولي بعدم الصحة أو عدم الجواز، ونحو ذلك:

١. العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار:

من المسائل التي طال الحديث عنها في كتب النحويين، ومجمل القول فيها أن العطف على المضمر المجرور، في نحو: مررت به وزيد، لا يجوز إلا بإعادة الجار عند سيبويه[١] وجمهور البصريين[٢] . والكوفيون يجوزون ذلك[٣].

وقد وردت شواهد تؤكد صحة العطف على الضمير المجرور المتصل دون إعادة حرف الجر، يطول الكلام بذكرها.

ونسب إلى الجرمي جواز ذلك في الكلام إن أكد بالضمير، كقولك: مررت بك أنت وزيد، وإلا فلا يجوز ذلك إلا في ضرورة[٤].

ونسب أبو الحسن الباقولي جوازه إلى الفراء، وأنه يحتج بقوله تعالى: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾[٥]... الآية. إلى قوله: ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ فقوله: ﴿ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾: مجرور بالعطف على الهاء، من قوله: ﴿ وَكُفْرٌۢ بِهِۦ ﴾ ، ولم يقل: وبالمسجد.

---

(١) ينظر : الكتاب ٢/ ٣٨١ –٣٨٣ .

(٢) ينظر: الإنصاف ٢/ ٢٧٢، وشرح الكافية الشافية ٣/ ١٢٤٦، وارتشاف الضرب ٤/ ٢٠١٣.

(٣) نسب هذا الرأي إلى الكوفيين، مع أن الفراء موافق للبصريين كما سيأتي، وقد صرح ثعلب في "مجالسه ٣٢٤/١" بأن الكسائي لا يعطف على المضمر المجرور ولا يؤكده.

(٤) ينظر: البديع في علم العربية ٣٧٧/١، وشرح الكافية ٣٢٠/١، والتذييل والتكميل ٤٣٨/٥.

(٥) من الآية: (٢١٧) سورة البقرة.

قال: فقتال فيه: مبتدأ. وصد: عطف عليه. وكفر: عطف عليه. والتقدير: وصد عن سبيل الله كبير، وكفر به، وبالمسجد الحرام كبير، فأضمر.

وروي عنه، أن قوله: قتال فيه: مبتدأ، وخبره: كبير. وصد عن سبيل الله: عطف على كبير. وكفر به كذلك. والتقدير عنده: قتال فيه كبير، وصد، وكفر. أي: القتال في المسجد الحرام، قد جمع هذه الأشياء... (١)

والوجهان اللذان ذكرهما أبو زكريا، لا يصح واحد منهما؛ لأنه إذا قال: وصد عن سبيل الله كبير، وكفر به كبير، وإخراج أهله منه أكبر عند الله، فقد زعم أن بعض خلال الكفر أكبر من الكفر نفسه، والأمر بخلاف هذا. وإذا قال: قتال فيه كبير، وصد، وكفر، ثم قال: ﴿وَإِخْرَاجُ أَهْلِهِۦ مِنْهُ أَكْبَرُ عِندَ ٱللَّهِ﴾(٢)، فقد زعم أن هذا أكبر من القتال، الذي هو كفر. والقتال عينه، ليس بكفر. فإذن صح قولنا(٣).

تعقيب:

أولا: لم يرتض الباقولي قول الفراء في هذه المسألة، وأن الوجهين اللذين ذكرهما لا يصح واحد منهما.

ثانيا: لا وجه لنقد الباقولي رأي الفراء هنا؛ ففيما قاله نظر من عدة وجوه:

١. أن ما في (معاني القرآن) يدل على أن الفراء ذهب في هذه المسألة مذهب البصريين؛ فقد نص على أن هذا العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار لا يجوز إلا في ضرورة الشعر. ودليل ذلك قوله: "وقوله: ﴿ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ

(١) شرح اللمع ص ٥٩٠، ٥٩١.
(٢) من الآية: (٢١٧) سورة البقرة.
(٣) شرح اللمع ص ٥٩٢، ٥٩٣.

وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[١]، فنصب الأرحام يريد واتقوا الأرحام أن تقطعوها".

ووصف قراءة الجر في (الأرحام) بأنها كقولهم: بالله والرحم، وفيه قبح؛ لأن العرب لا ترد مخفوضا على مخفوض وقد كنى عَنْهُ.

٢. أن الفرّاء استشهد على العطف على الضمير دون إعادة الجار بقول الشاعر[٢]:

نُعَلِّقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سُيُوفَنا وَمَا بَينَهَا وَالكعْبِ غوطٌ نَفَانِفُ

ثم قال: "وإنما يجوز هذا فِي الشعر لضيقه[٣].

٣. أن الفراء صرح بأن "الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ" مخفوض بقوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد. وليس كما ذكر الباقولي.

قال الفراء: "وقوله: ﴿ يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ ، وهي فِي قراءة عَبْد اللَّه ﴿ عَنْ قِتَالٍ فِيهِ ﴾ »[٤] فخفضته على نية (عن) مضمرة.

قُلْ قِتالٌ فِيهِ كَبِيرٌ وَصَدٌّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ ففي الصد وجهان: إن شئت جعلته مردودا على الكبير، تريد: قل القتال فِيهِ كبير وصد عن سبيل اللَّه وكفر به، وإن شئت جعلت الصد كبيرا تريد: قل القتال فِيهِ كبير وكبير الصد عن سبيل اللَّه والكفر به. وَالْمَسْجِدِ

---

(١) من الآية: (١) سورة النساء.

(٢) من الطويل لمسكين الدارمي وهو في ديوانه ص ٥٣، والمقاصد النحوية ١٦٤٨/٤، السواري: جمع سارية، وهي العمود. والغوط: بضم الغين، جمع غائط، وهو المطمئن من الأرض. ونفانف: جمع نفنف بوزن جعفر، وهو الهواء بين الشيئين، وكل شيء بينه وبين الأرض مهوى فهو نفنف. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية ٢/ ١٣٦.

(٣) معاني القرآن ٢٥٢/١، ٢٥٣.

(٤) قرأ عبد الله بن مسعود – رضي الله عنه –:(يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ عَنْ قِتَالٍ فِيهِ). ينظر: معاني القرآن للفراء ١٤١/١، والمصاحف لابن أبي داود ص ١٧٤.

الْحَرامِ مخفوض بقوله: يسألونك عن القتال وعن المسجد"[١].

٤. أن (قتال) مخفوض على التكرير، يريد أنّ التقدير: عن قتال فيه وهو معنى قول الفراء، لأنه قال: هو مخفوض بـ(عن) مضمرة[٢]. وبهذا يسقط نقد أبي الحسن الباقولي رأي الفراء في هذه المسألة.

٢. **توجيه (اللام) في قوله تعالى**: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾[٣]:

اختلف النحويون والمفسرون في توجيه اللام في هذه الآية على عدة أقوال:

أحدها: أنها زائدة، ومجازها: يدعو من ضره أقرب من نفعه[٤]، وقراءة عبد الله ابن مسعود –رضي الله عنه –:(يَدْعُواْ مَنْ ضَرُّهُۥ)[٥] مؤيدةٌ لهذا الوجهِ.

ورده ابن هشام؛ لأن زيادة هذه اللام في غاية الشذوذ فلا يليق تخريج التنزيل عليه[٦].

والثاني: أن في الكلام حذفًا، تقديره: يدعو والله لمن ضره أقرب من نفعه، فاللام على هذا جواب القسم المحذوف[٧].

والثالث: أن اللام لام اليمين والتقدير: يدعو من ضره، أي: من والله لضره أقرب

---

(١) معاني القرآن ١٤١/١.

(٢) السابق ١٤١/١.

(٣) من الآية: (١٣) سورة الحج.

(٤) ينظر: معاني القرآن" للنحاس ٤/ ٣٨٤.

(٥) ينظر القراءة في: معاني القرآن للفراء ٢١٧/٢.

(٦) ينظر: مغني اللبيب ص ٢٢٣.

(٧) ينظر: النكت في القرآن الكريم لابن فضال المجاشعي ص ٣٣٩.

من نفعه ثم نقلت اللام من (الضر) إلى (من)؛ إذ كان الإعراب لا يتبين فيها. ومثل ذلك قول العرب: عندي لما غيره خير منه، يعني: عندي ما لغيره خير منه[١].

والرابع: أنها لام الابتداء، ثم اختلف فيها؛ فقيل: إن اللام في موضعها، وإن (من) مبتدأ، ولبئس المولى خبرها؛ لأن التقدير لبئس المولى هو[٢].

وذهب الأخفش إلى أن "يدعو" في هذه الآية بمعنى "يقول"، واللام في "لمن" لام الابتداء، و"مَن" اسم موصول مبتدأ، و"ضره أقرب من نفعه" مبتدأ وخبر، وجملة المبتدأ والخبر صلة الموصول، وخبر "مَنْ" محذوف، والتقدير: يدعو لمن ضره أقرب من نفعه إِلَهُهُ[٣].

وقيل: إنها مقدمة من تأخير، والأصل: يدعو من لضرّه أقرب من نفعه[٤]، وهو قول الفراء[٥]، فقد ذهب في قوله تعالى: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ﴾ إلى أنّ اللام في نية التأخير، والتقدير مَن لضره. وحكى هذا القول عن البصريين والكوفيين جميعًا[٦]

---

(١) ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني ص ١٣٦، ومجالس ثعلب ٢/ ٥٩٢.

(٢) ينظر: مغني اللبيب ص ٢٢٤.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٥٠.

(٤) قال الزجاج: "وشرح ذلك أن اللام لليمين والتوكيد فحقها أن تكون في أول الكلام فقدمت لِتُجْعَلَ في حقها، وإن كان أصلُها أنْ تكون في " لَضَرُّهُ " كما أن لام " إن " حَقها أن تكون في الابتداء، فلما لم يجز أنْ تَلِيَ " إنَّ " جُعِلَت في الخَبر في مثل قولك: إنَّ زيدًا لقائمٌ، ولا يَجُوزُ " إنَّ لَزَيْدًا قائِمٌ "، فإذا أمكن أن يكون ذلك في الاسم كان ذلك أجود الكلام، تقول إن في ذلك لآية". معاني القرآن وإعرابه ٣/٤١٥.

(٥) معاني القرآن ٢/٢١٧.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب ٢/٧٨.

قال الفراء: " وقوله: ﴿ يَدْعُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴾ يعنى الأصنام. ثم قال: ﴿ يَدْعُواْ لَمَن ضَرُّهُۥٓ ﴾، فجاء التفسير: يَدْعو من ضرّه أقرب من نفعه. وقد حالت اللام بينهما. وكذلك هي فِي قراءة عبد الله (يَدْعُواْ مَنْ ضَرُّهُۥ)، ولم نَجد العرب تَقُول: ضربت لأخاكَ، ولا رأيتُ لزيدًا أفضل منك. وقد اجتمعت القراء على ذلك. فترى أن جواز ذَلِكَ؛ لأن (مَنْ) حرف لا يتبيّن فيه الإعراب، فاستجيز الاعتراض باللام دون الاسم إذ لَمْ يتبين فِيهِ الإعراب.

وذُكِرَ عَن العرب أنهم قالوا: عندي لَما غيرُه خير منه، فحالوا باللام دون الرافع. وموقع اللام كَانَ ينبغي أن يكون في (ضَرُّه) وَفِي قولك: عندي ما لغيره خيرٌ منه. فهذا وجه القراءة للاتباع. وقد يكون قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلْبَعِيدُ * يَدْعُواْ ﴾ فتجعل (يَدْعُو) من صلة (الضَّلالُ الْبَعِيدُ) وتضمر في (يَدْعُو) الْهَاء، ثُمَّ تستأنف الكلام باللام، فتقول: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقْرَبُ مِن نَّفْعِهِۦ ۚ لَبِئْسَ ٱلْمَوْلَىٰ ﴾ ، كقولك فِي مذهب الجزاء لَمَا فعلت لهو خير لك، وهو وجه قويّ فِي العربية"(١).

ونقده جامع العلوم، وحكم على قوله بعدم الجواز؛ وعلة ذلك عنده أن ما في الصلة لا يتقدم على الموصول.

قال الباقولي: "وقول الفراء تقديره: يدعو من لضرّه أقرب من نفعه، وأنّ اللام مؤخر في النية غير جائز، لأن ما في الصلة لا يتقدم على الموصول"(٢).

وسبقه في هذا الزجاج، فيرى أن ذلك خطأ؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول. واختار في الآية وجها، وزعم أنه أسدّ من كلّ ما قيل فيها وأبين، وأنه ممّا أغفله

---

(١) معاني القرآن ٢/٢١٧.

(٢) شرح اللمع ص ٤٢٧.

المفسّرون، وهو أنه جعل (ذَٰلِكَ) من قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ اسما ناقصا بمعنى الذى، وصلته قوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ﴾ وموضعه نصب بـ «يدعو» ، عمل فيه «يدعو» مؤخّرا، فالتقدير: يدعو الوثن الذى هو الضلال البعيد. وقوله: ﴿لَمَن ضَرُّهُۥٓ أَقۡرَبُ مِن نَّفۡعِهِۦ﴾ مستأنف مبتدأ، وخبره ﴿لَبِئۡسَ ٱلۡمَوۡلَىٰ﴾[(١)].

وسبقه أيضا العكبري قال معقبا على قول الفراء: "وهذا بعيد ؛ لأن «ما» في صلة الذي لا يتقدم عليها"[(٢)].

وذكر الفراء فيه وجها آخر، وَذَلِكَ أن تكسر (اللام) فِي (لِمن)، فتكون (اللام) فِي (لِمن) بِمنزلة (إلى).

قال: "ووجهٌ آخر لَمْ يُقرأ بِهِ، وَذَلِكَ أن تكسر اللام فِي (لِمن) وتريد يدعو إلى من ضرّه أقرب من نفعه، فتكون (اللام) بِمنزلة (إلى)، كما قَالَ: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى هَدَىٰنَا لِهَٰذَا﴾ [(٣)]، وإلى هَذَا وأنت قائل فِي الكلام: دعوت إلى فلانٍ ودعَوت لفلانٍ بمعنى واحد. ولولا كراهية خلاف الآثار والاجتماع لكان وجهًا جيدًا من القراءة" [(٤)].

تعقيب:

أولا: لم يرتض الباقولي قول الفراء في توجيه هذه الآية، وحكم عليه بعدم الجواز.

ثانيا: أن قول الفراء بعيد؛ وعليه اعتراض من ناحية الصناعة النحوية؛ لأنه يلزم منه أمران:

---

(١) ينظر: معاني القرآن وإعرابه ٢/٦٩٠.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ٢/ ٩٣٥.

(٣) من الآية: (٤٣) سورة الأعراف.

(٤) معاني القرآن ٢/٢١٧، ٢١٨.

أحدهما: تقديم لام الابتداء عن موضعها؛ ولام الابتداء لم يعهد فيها تقدمها عن موضعها[١].

والآخر: تقديم الصلة على الموصول، وهذا لا يجوز؛ لأن الموصول والصلة كجزء أي اسم، وقد ثبت للموصول التقدم لكونها مبيَّنة له، فيجب للصلة التأخر، فلا تتقدم الصلة، ولا جزء منها على الموصول[٢]. وعليه جمهور النحاة.

قال ابن جني: " وَلَا يجوز تَقْدِيم الصِّلَة وَلَا شَيْء مِنْهَا على الْمَوْصُول وَلَا يجوز الْفَصْل بَين الصِّلَة والموصول بالأجنبي "[٣].

وأجيب عن هذا: بأنها حرف لا يفيد إلا التوكيد، وليست بعاملة كـ(مِنِ) المؤكّدة، في نحو: ما جاءني من أحد، فدخولها وخروجها سواء، فلذلك جاز تقديمها.

ويمكن ألا تكون «من» هاهنا موصولة، بل تكون نكرة في معنى شيء؛ ولذلك قدّرها الكسائي باسم نكرة، فقال: اللام في غير موضعها، و «من» في موضع نصب بـ "يدعو"، والتقدير: يدعو من لضرّه أقرب من نفعه، أي: يدعو إلها لضرّه أقرب من نفعه. ذكره ابن الشجري[٤].

---

(١) ينظر: أمالي ابن الحاجب ١/ ١٢٠، ومغني اللبيب ص ٢٣٤.

(٢) شرح الرضي على الكافية لابن الحاجب ٦٨/٣.

(٣) اللمع في العربية ص ١٨٩.

(٤) أمالي ابن الشجري ٢/ ٤٤٠، ٤٤١.

٣. (أفعل) التعجب بين الفعلية والاسمية:

للتعجب صيغتان: ما أفعله، و"أَفْعِل به"، تقول : "ما أحسن زيدًا!"، و:"أَحْسِن بزيدٍ!"، وصيغة التعجب إذا كانت على وزن «أَفْعِلْ بِهِ» فهي فعل عند الجمهور، ويقولون: إنه فعل ماض جاء على صورة الأمر(١)، وبعضهم يقول: أن اللفظ لفظ الأمر والمعنى معنى الخبر(٢).

وأما صِيغَةَ التَّعَجُّبِ الْأُخْرَى الَّتِي هِيَ: «مَا أَفْعَلَهُ» فـ(أفعل) فعل عند البصريين(٣).

وذهب الفراء(٤) إلى أنه اسم، ونسب إلى الكوفيين جميعا(٥)؛ لأنه قد جاء فيه التصغير، لأنهم قالوا: ما أميلح زيدا، وما أحيسنه! والتصغير إنما يدخل الأسماء، لا الأفعال، وقد دخلها التصغير في قول الشاعر (٦):

ياما أُمَيْلِحَ غِزْلانًا شدَنّ لنا مِن هؤليّائِكُنّ الضّالِ والسَّمُرِ

فصغر (أملح)، والفعل لا يصغر.

وقال الباقولي: "وهذا الذي ذكره، ليس بحجة؛ لأن التصغير؛ إنما هو في الحقيقة، لاحق للفاعل؛ ولكنّه ألحق الفعل، لأن الفاعل كالجزء من الفعل، فتصغير الفعل، كتصغير الفاعل. والدليل على أنّ (أحسن) هاهنا، فعل، قولك: ما أحسنني، فتلحقه

---

(١) ينظر: الأصول في النحو ١٠١/١، وشرح الكافية للرضي ٢٣٤/٤.

(٢) ينظر: المسائل العسكريات ص ٧٣، والخصائص ٣٠٣/٢.

(٣) ينظر: المقتضب ١٧٣/٤، والإنصاف ١٠٤/١.

(٤) نسبه إليه الباقولي في شرح اللمع ص ٦٧٠.

(٥) الإنصاف ١٠٤/١.

(٦) من البسيط، لقيس بن الملوح في ديوانه ص ١٣٠، ولعبد الله بن عمر بن عمرو الملقب بالعرجي في المقاصد النحوية ٣٨٠/١، ولعَلي بن مُحَمَّد المغربي في الخزانة ٣٦٣/٩.

الضمير، على حد إلحاقها في الأفعال، دون الأسماء. ولو كان اسما لقيل: ما أحسني، كما تقول: غلامي"[١].

تعقيب:

أولا: نسب الباقولي إلى الفراء أن (أفعل) اسم، ورد احتجاج الفراء بقول الشاعر:

يامـــا أُمَـــيْلِحَ غِزْلانًـــا شـــدَنّ لنـــا مِـــن هؤليّـــائِكُنّ الضّـــالِ والسَّـــمُرِ

ثانيا: الراجح أن (أفعل) التعجب فعل، وأما استدلال الفراء بتصغيره، فالجواب عنه من وجوه:

أحدها: أنهم أجازوا تَصْغِير أفعل فِي التَّعَجُّب لشبهه بأفعل التَّفْضِيل، وَلم يسمع ذَلِك إِلَّا فِي أحسن وأملح كما ذكر الْجَوْهَرِي[٢]، وَلَكِن النَّحْوِيين مَعَ هَذَا قاسوه وَلم يحك ابْن مَالك اقتياسه إِلَّا عَن ابْن كيسَان وَلَيْسَ كَذَلِك قَالَ أَبُو بكر ابْن الْأَنْبَارِي وَلَا يُقَال إِلَّا لمن صغر سنه[٣].

والثاني: أن التصغير إنما حسن في فعل التعجب؛ لأنه لما لزم طريقة واحدة أشبه الأسماء فدخله بعض أحكامها، والشيء إذا أشبه الشيء من وجه لا يخرج بذلك عن أصله كما أن اسم الفاعل محمول على الفعل في العمل، ولم يخرج بذلك على كونه اسما والفعل محمول على الاسم في الإعراب، ولم يخرج بذلك عن كونه

---

(١) شرح اللمع ص ٦٧٠.

(٢) قال: "ويقولون: ما أُمَيْلِحَ زيدًا! ولم يُصَغِّروا من الفعل غيره وغير قولهم: ما أُحَيْسِنَهُ!". الصحاح (م ل ح) ٤٠٦/١.

(٣) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ص ٨٩٤.

فعلا فكذلك ههنا[١].

والثالث: أنه يمكن أن يكون في ذلك مثل قولهم: هذا حبٌّ رُمّاني، أعني في أنك أردت أن تضيف الحَبَّ إلى نفسك فأضفت الرمان، فكذلك أردت أن تُصغِّر ما التي هي سبب التعجب فصغّرتَ الفعل ومثل ذلك قولهم: قامَت هندٌ، في أنك ألحقت الفعل علامة التأنيث والمراد الفاعلة، فكذلك هذا[٢].

---

(١) أسرار العربية ص ١١٨.

(٢) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٨٣، ٥٨٤.

الخاتمة

الحمد لله رب العامين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين ورحمة الله للعالمين سيدنا محمد وعلي آله وصحبه أجمعين.

أما بعد

فقد توصلت إلى جملةٍ من النتائج أجملها فيما يأتي:

١. تعددت مصطلحات نقد الباقولي لآراء الفراء، ويأتي في مقدمتها النقد بقوله: (باطل)؛ فأمثلة النقد به أكثر من أمثلة النقد بغيره.

٢. لم يكتفِ الباقولي بنقد رأي الفراء، بل عمد إلى ما يمكن أن يكون حجة للفراء، وخرجه أو أوله حتى يسقط احتجاج الفراء به، ومن ثَمَّ لا يكون لرأيه حجة.

٣. جامع العلوم بصري المذهب وأعلن انتسابه إلى البصريين بألفاظ شتى، كقوله: عندنا، ولعل هذا ما دفعه إلى نقد آراء الفراء.

٤. ارتكز الباقولي في نقده لآراء الفراء على عدة معايير ومقاييس، منها: الإجماع، والعلة، كما عول على رأي البصريين وجمهور النحويين، واعتمد كذلك على صحة المعنى وجواز الاستعمال، واستدل بالقاعدة النحوية، وغير ذلك، وتأتي العلة في مقدمة هذه المعايير.

٥. أصاب الباقولي في أكثر نقوده التي وجهها لآراء الفراء، وجانبه الصواب في عدة أمور، منها:

أ. نسب إلى الفراء ما ليس له، كما في مسألة العطف على الضمير المجرور دون إعادة الجار، فنسب الجواز إلى الفراء، والصواب أن الفراء موافق للبصريين في هذه المسألة، ومن ثم لا وجه لنقده هنا.

ب. لم يرتضِ رأي الفراء في (ايمن) في القسم، وحكم عليه بالبطلان، معللا ذلك بأنه لو كان جمع يمين، لكانت الألف في الجمع للقطع، وهذه الألف بالإجماع للوصل، وفي قوله نظر؛ فقد اختلف النحويون في حقيقة همزة (ايمن) في القسم أهي همزة وصل أم قطع ؟ على مذهبين، كما تقدم.

٦. آراء الفراء التي نقدها الباقولي في – الغالب – آراء مرجوحة، فأكثر هذه الآراء لم تسلم من الردّ من وجوه أخرى غير التي ذكرها الباقولي، وقد اتضح ذلك في التعقيب نهاية كل مسألة.

٧. انفرد الباقولي بنسبة بعض الآراء إلى الفراء، ومنها: ما نسبه إلى الفراء في نصب خبر (كان) على الحال.

المصادر والمراجع

١. إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر لأحمد بن محمد بن أحمد بن عبد الغني الشهير بالبناء، تحقيق: أنس مهرة، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان الطبعة: الثالثة ٢٠٠٦م ـ ١٤٢٧هـ .

٢. ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان، راجعه: د. رجب عثمان محمد، د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م.

٣. أسرار العربية لأبي البركات الأنباري، تحقيق: د. فخر صالح قدارة، الناشر: دار الجيل – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٩٥م.

٤. الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الرابعة،١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م.

٥. أصول النحو عند ابن مالك لخالد سعد شعبان، الناشر: مكتبة الآداب ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م .

٦. الإغفال لأبي علي الفارسي، وهو المسائل المُصلَّحَة من كتاب معاني القرآن وإعرابه لأبي إسحاق الزجاج، تحقيق: د. عبد الله عمر الحاج إبراهيم، جامعة الملك فهد، ١٤٢٠هـ .

٧. الاقتراح في أصول النحو وجدله، للسيوطي، حققه وشرحه: د. محمود فجال، الناشر: دار القلم، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ – ١٩٨٩ م.

٨. الأعلام للزركلي، الناشر: دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشر، مايو ٢٠٠٢ .

٩. أمالي ابن الحاجب دراسة وتحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، الناشر: دار عمار – الأردن، دار الجيل – بيروت، عام النشر: ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

١٠. أمالي ابن الشّجريّ، تحقيق: د. محمود محمد الطّناحيّ، الناشر: مكتبة الخانجيّ ـ القاهرة الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.١٩٩٢م .

١١. إنباه الرواة على أنباه النحاة لجمال الدين القفطي، الناشر : المكتبة العصرية . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ .
١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين لأبي البركات الأنباري، الناشر: المكتبة العصرية- صيدا - لبنان، الطبعة الأولى١٤٢٤هـ . ٢٠٠٣م.
١٣. الإيضاح لأبي علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، الناشر: عالم الكتب . بيروت . لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م .
١٤. إيضاح شواهد الإيضاح لأبي علي الحسن بن عبد الله القيسي، تحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ . ١٩٨٧م.
١٥. إيضاح الوقف والابتداء لأبي بكر الأنباري، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، عام النشر: ١٣٩٠هـ - ١٩٧١م.
١٦. البديع في علم العربية لمجد الدين بن الأثير، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين الناشر: جامعة أم القرى، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
١٧. البسيط في شرح الجمل لابن أبي الرّبيع الإشبيلي، تحقيق: د.عيّاد بن عيد الثّبيتيّ، الناشر: دار الغرب الإسلامي . بيروت . لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ . ١٩٨٦م.
١٨. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي، تحقيق / محمد أبو الفضل إبراهيم الناشر: المكتبة العصرية . صيدا . لبنان .
١٩. البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة للفيروزآبادى، الناشر: دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م .
٢٠. التبيان في إعراب القرآن لأبي البقاء العكبري، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه.
٢١. التبيين عن مذاهب النحويين من البصريين والكوفيين للعكبري، تحقيق ودراسة:

عبد الرحمن السليمان العثيمين، الناشر: جامعة أم القرى ـ السعودية.
٢٢. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان، تحقيق: د. حسن هنداوي الناشر: دار القلم – دمشق، الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ -١٩٩٨م.
٢٣. التصريح بمضمون التوضيح في النحو للشيخ خالد الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م .
٢٤. التعريفات للشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت –لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
٢٥. تفسير الرازي المسمى مفاتيح الغيب، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثالثة – ١٤٢٠ هـ.
٢٦. تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهري الهروي، تحقيق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي ـ بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م .
٢٧. توجيه اللمع لابن الخباز دراسة وتحقيق: أ.د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام القاهرة، الإسكندرية، الطبعة: الأولى ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م .
٢٨. جامع البيان في القراءات السبع، لأبي عمرو الداني، الناشر: جامعة الشارقة – الإمارات، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .
٢٩. الجمل في النحو المنسوب للخليل بن أحمد الفراهيدي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، الطبعة الخامسة، ١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م
٣٠. الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي، تحقيق: د. فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ ـ ١٩٩٢م..
٣١. حجة القراءات لعبد الرحمن بن محمد أبي زرعة بن زنجلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، الناشر: دار الرسالة.
٣٢. خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي، تحقيق: د.عبد السلام

هارون، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الرابعة، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧م.
٣٣. الخصائص لابن جني، الناشر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الرابعة من دون تاريخ.
٣٤. ديوان امرئ القيس تحقيق: محمّد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر: دار المعارف - القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٩٩٠م.
٣٥. ديوان الفرزدق، جمع وضبط وتقديم الأستاذ: على فاعور، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م.
٣٦. ديوان مجنون ليلى دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.
٣٧. ديوان مسكين الدارمي، تحقيق خليل العطية وعبد الله الجبوري. بغداد، سنة١٣٨٩هـ.
٣٨. ديوان نصيب بن رباح، جمع وتقديم د. داود سلوم، الناشر: مطبعة الإرشاد، بغداد ١٩٦٨ م.
٣٩. سر صناعة الإعراب لابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، الطبعة الأولي ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.
٤٠. سنن ابن ماجة، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي ، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي.
٤١. شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، الناشر : دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان ، الطبعة الأولى ، ١٤١٩هـ - ١٩٩٨م .
٤٢. شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيّد، والدّكتور: محمد بدوي المختون، الناشر: هجر للطباعة والنشر - القاهرة، الطبعة الأولى١٤١٠هـ.
٤٣. شرح التسهيل للمرادي، تحقيق: محمد عبد النبي أحمد عيد، الناشر: مكتبة الإيمان - المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م.

٤٤. شرح جمل الزّجّاجي لابن عصفور (الشرح الكبير)، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، الناشر: جامعة الموصل – مؤسسة دار الكتب للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠م.
٤٥. شرح شافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرين، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان، عام النشر: ١٣٩٥ هـ ـ ١٩٧٥م .
٤٦. شرح الشواهد الشعرية في أمات الكتب النحوية، محمد بن محمد حسن شُرَّاب، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ– ٢٠٠٧م.
٤٧. شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق وتقديم: د.عبد المنعم أحمد هريدي الناشر: جامعة أم القرى، دار المأمون للتراث، الطبعة الأولى ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م.
٤٨. شرح كافية ابن الحاجب للرضي، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات قاز يونس ـ بنغازي، الطبعة الثانية ١٩٩٦م.
٤٩. شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م .
٥٠. شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٠م.
٥١. شرح اللمع للباقولي، تحقيق: د. إبراهيم بن محمد أبي عباة، جامعة الإمام محمد ابن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤١٠ هـ ١٩٩٠ م.
٥٢. شرح المفصّل لابن يعيش، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه: د. إميل بديع يعقوب الناشر: منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٩٩هـ ـ ٢٠٠١ م.
٥٣. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري، تحقيق : أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة السابعة، ١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م.
٥٤. صحيح البخاري، الناشر: دار الشعب – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٩٨٧م.

٥٥. عمدة الكتَّاب لأبي جعفر النحاس، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر: دار ابن حزم ـ الجفان والجابي للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ، ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م.
٥٦. العين للخليل بن أحمد، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال. من دون تاريخ.
٥٧. فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال لمحمد علي طه الدرة، الناشر: مكتبة السوادي جدة – السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٩ هـ- ١٩٨٩ م.
٥٨. الفروق اللغوية للعسكري، حققه وعلق عليه: محمد إبراهيم سليم، الناشر: دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة – مصر.
٥٩. الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الناشر: دار الفكر العربي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ ـ ١٩٩٧م .
٦٠. الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.
٦١. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، لحاجي خليفة، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، سنة النشر: ١٤١٣ – ١٩٩٢م.
٦٢. الكُنَّاش في النحو والتصريف لأبي الفداء، دراسة وتحقيق: د. جودة مبروك محمد، الناشر مكتبة الآداب ـ القاهرة، الطبعة الثانية ، ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م .
٦٣. اللامات للزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م.
٦٤. لسان العرب لابن منظور، الناشر: دار صادر ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
٦٥. اللمع في العربية لابن جني ، تحقي : د. فائز فارس ، الناشر : دار الكتب الثقافية ـ الكويت .
٦٦. مجالس ثعلب شرح وتحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار المعارف،

مصر، الطبعة: الثانية.
٦٧. مجمع البيان للطبرسي، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، من دون تاريخ.
٦٨. المخصص لابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.
٦٩. المسائل البصريّات لأبي عليّ الفارسي، تحقيق: الدكتور/ محمّد الشّاطر أحمد، الناشر: مطبعة المدني ـ القاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
٧٠. المسائل العسكريات لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، الناشر: الدار العلمية الدولية – عمان – الأردن، عام النشر: ٢٠٠٢ م.
٧١. مسند الإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، وعادل مرشد، وآخرين، الناشر: مؤسسة الرسالة ـ بيروت ـ لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١ هـ ـ ٢٠٠١م .
٧٢. المصاحف لابن أبي داود، تحقيق: محمد بن عبده، الناشر: الفاروق الحديثة – القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣هـ – ٢٠٠٢م.
٧٣. معاني القرآن للأخفش، تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة، الناشر: مكتبة الخانجي ـ القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ ـ ١٩٩٠م .
٧٤. معاني القرآن للفراء، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي، ومحمد علي النجار، وعبد الفتاح إسماعيل الشلبي، الناشر: دار المصرية للتأليف والترجمة ، الطبعة الأولى.
٧٥. معاني القرآن وإعرابه للزجاج، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٨م.
٧٦. معاني القرآن لأبي جعفر النحاس، تحقيق: محمد علي الصابوني، الناشر: جامعة أم القرى – مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.
٧٧. معجم الأدباء لياقوت الحموي تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.
٧٨. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد

علي حمد الله، الناشر: دار الفكر ـ دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م.

٧٩. المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي، تحقيق: د. عبد الرحمن ابن سليمان العثيمين، وآخرين، الناشر: جامعة أم القرى ـ مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م.

٨٠. المقاصد النحوية في شرح شواهد الألفية للعيني المشهور بالشواهد الكبرى، تحقيق: محمد باسل عيون السود، منشورات محمد علي بيضون ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م

٨١. المقتضب للمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب ـ بيروت.

٨٢. المقرّب لابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبّوري، الناشر: مطبعة العاني ـ بغداد ، الطبعة الأولى١٣٩١هـ ـ١٩٧٢م .

٨٣. المكتفى في الوقف والابتدا لأبي عمرو الداني، تحقيق: محيي الدين عبد الرحمن رمضان، الناشر: دار عمار، الطبعة: الأولى ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

٨٤. المنصف لابن جني شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني، الناشر: دار إحياء التراث القديم، الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ ـ ١٩٥٤م.

٨٥. النكت في القرآن الكريم لابن فضال المجاشعي، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

٨٦. هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين لإسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي، الناشر: طبع بعناية وكالة المعارف الجليلة في مطبعتها البهية ـ إستانبول ـ تركيا عام ١٩٥١م.

٨٧. الوافي بالوفيات لصلاح الدين الصفدي، تحقيق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.